دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية الاجتماعية

بحث اجتماعى ميدانى

إعداد

د/ حمدية محمد الدمرداش

الفصل الأول

الإطـــار المنهجي للدراســـــة

مقدمة

أولاً : مدخل إلى مشكلة الدراسة

ثانيـــاً : أهداف الدراسة

ثالثـــاً: أهمية الدراسة

رابعـــاً : مفاهيم الدراسة

خامساً : الدراسات السابقة

سادساً : المدخل النظرى للدراسة الراهنة

مقدمة :

لقد أدت التحولات الاقتصادية والسياسية فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى إلى تغيرات جذرية فى عالمنا المعاصر سواء من ناحية التكتلات الاقتصادية أو التخلفات السياسية أو التبادل أو الصراع الأيديولوجى.

وقد خلقت هذه التحولات أوضاعاً جديدة تتعلق بأدوار الحكومات والكيانات المهيمنة والمجتمعية العاملة فيها وإعادة صياغة العلاقات فيما بينهما ، كما أن اتساع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات كماً ونوعاً والتخلى عن كثير من أدوار التى كانت تقوم فى السابق ، كل هذا ساهم فى بروز وانتشار مؤسسات المجتمع المدنى كشريك أساسى للحكومة ومكون أساسى من مكونات التنمية المتكاملة ، وأيضاً لتكمل ما عجزت الدولة عن الوفاء به فى ظل ظروف اقتصادية ضاغطة وطلبات متزايدة وعاجلة.

لذلك انتشرت الدعوة فى الآونة الأخيرة إلى تفعيل دور الممارسات غير الحكومية (الأهلية) كجزء من الاهتمام بتنمية المجتمع المدنى من ناحية ، وتأثراً بتصاعد الدعوة إلى الممارسات الديمقراطية التى تعتبر مكوناً أساسياً من مكونات التنمية المتكاملة.

وفى هذا الإطار أصبح المجتمع المدنى بكل مؤسساته حقلاً لأنشطة اجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية باعتباره احد أهم وسائط تقليل الفجوة بين المجتمع والدولة من ناحية ن وبين الفرد والحياة العامة من ناحية أخرى ، الأمر الذى يسهم إيجابياً فى مواجهة الكثير من المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها أفراد المجتمع والمترتبة على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة.

ورغم قدم ظهور المجتمع المدنى على مستوى العالم ومع اختلاف الدرجات والأدوار ، فإن هذه الدعوة قد اكتسبت مضموناً جديداً أو شعبية كبيرة فى السنوات الأخيرة فى دول الغرب الرأسمالى ، والآن نقلت إلى دول أوروبا الشرقية التى تخلت عن هدم النظام الاشتراكى القائم على مركز الحكم والإدارة ، وتبنت حلم التحول إلى نظام السوق والديمقراطية الليبرالية لكى تصبح مثل الدول الرأسمالية الغربية ، ورغم انتشار هذه الدعوة على مستوى العالم كله بشكل فيه قدر كبير من الترابط إلا أن العوامل الباعثة

على ذلك تختلف باختلاف المجتمعات والمناطق ، وباختلاف نشوء ظاهرة المجتمع المدنى فى كل منها وبالأدوار التى تلعبها مؤسسات المجتمع المدنى فى كل مجتمع وفى كل منطقة ، وبالأهداف المنوط بها تحقيقها[1].

وعلى المستوى العالمى : نجد أن المؤسسات الأهلية المنشأة منذ قرون وهى مؤسسات خيرية وتستند إلى القيم الدينية فى أهدافها قد تطورت استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى هذه الدول بحيث أصبح لها دور أكثر فاعلية ، فنجد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات ، وبداية أزمة الرأسمالية الصناعية فى الغرب والتى تأثرت أرباحها بدورات الركود المستمرة وبإنفاق جزء من الفائض على الخدمات عن طريق الدولة ، فدعت إلى ضرورة قصر الإنفاق حتى يمكن تحقيق زيادة فى رأس المال ، وبالفعل بدأت الحكومات فى تخصيص الإنفاق العام ، وتراجعت تدريجياً عن الخدمات التى تقدمها منذ نهاية السبعينات بدءً بالتعليم ثم الصحة والمواصلات حتى شملت جميع الخدمات الاجتماعية.

وفى ظل هذا التراجع والتخلى عن تقديم الخدمات الأساسية للأفراد واستغلال القطاع الخاص لآليات السوق من أجل تحقيق الربح ، كان لابد من وجود مؤسسات ومنظمات لا تسعى لتحقيق الربح وينظمها الأفراد مستقلة عن الدولة وعن القطاع الخاص ، ومن هنا كان تشجيع الدولة وجميع الحكومات بمختلف الدول على تكوين المؤسسات لتقديم الخدمات وإشباع الاحتياجات الخاصة بالمواطنين إلى جانب الدولة.

ففى الولايات المتحدة وحدها نجد ما يقرب من 20 مليون مؤسسة غير حكومية (أهلية) تقريباً وفى الهند حوالى مليون منظمة ، أما فى أوروبا الشرقية فقد ظهرت حوالى 100.0000 مؤسسة غير حكومية فى الفترة من (1988 – 1995) أما فى إنجلترا وألمانيا فقد شجعت الحكومات هذه المؤسسات باعتبارها جسراً لتقديم الخدمات دون أن تضطر الدولة للتوسع فى الهيكل البيروقراطى[2].

---

1) شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين ، لجنة متابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، 1997م ، ص 15.

2) حلبات سويدلر : المجتمع المدنى ودراسة السياسة فى الشرق الأوسط (ترجمة) صادق عودة ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ، 1997م ، ص 4.

هذا إلى جانب أزمة الاشتراكية وهى التى دفعت وساهمت بشكل واضح فى بروز ظاهرة المؤسسات غير الحكومية ، حيث أدت إلى البحث عن طرق جديدة لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية غير المشبعة من خلال مجموعة من المؤسسات والمنظمات الأهلية التى تقدم للتعبير عن ذاتها خارج إطار قبضة الدول الضعيفة والتى فقد المواطنون الثقة فيها بشكل متزايد[1].

هذا بالإضافة إلى ثورة الاتصالات والتى أدت إلى فتح أكثر المناطق عزلة فى العالم أمام شبكات الاتصال الممتدة والضرورية لتنظيم جهود العمل الأهلى وذلك للتنسيق والتوحد من أجل العمل المشترك فى حين يرى البعض أن الصعود المفاجئ للمؤسسات غير الحكومية إنما جاء استجابة للإدراك والوعى المتنامى بأهمية بناء مجتمع مدنى عالمى يقوم على مفهوم المواطنة الدولية (World Citizenship).

كما ارتبط هذا النمو المتزايد بالدعوة إلى الخصخصة أى نقل عبئ الخدمات من الحكومة والقطاع العام إلى القطاع الخاص ، وكذلك العولمة سواء كانت عولمة اقتصادية أو اجتماعية ومن هنا بدأ الترويج للقطاع الأهلى باعتباره خارج قطاعى الدولة والسوق ، كما اتخذت هذه الدعوة بعداً سياسياً دولياً كجزء من الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى لمقاومة ما أسماه الغرب بالمجتمع الشمولى ، وذلك للتركيز على أهمية تقوية المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة الشمولية ، وظهر ذلك بشكل خاص فى تشجيع المؤسسات غير الحكومية (الأهلية) التى تتحدث عن حقوق الإنسان والحقوق المدنية والديمقراطية فى بعض هذه المجتمعات التى لعبت دوراً فى رفع وتأييد حركات تحول النظام فى الدول الاشتراكية إلى الاقتصادي الحر والذى وصل إلى قمته بانهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية[2].

كما ارتبطت الدعوة إلى المؤسسات غير الحكومية سياسياً بتشجيع فكرة العمل على تقوية المجتمع المدنى وفى مواجهة الدولة كجزء من الممارسة الديمقراطية ، وعلى اعتبار أن المشاركة السياسية تعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق المساواة التى هى أساس التنمية والتى لا يمكن تحقيقها إلا باشتراك المواطنين مباشرة عن طريق تنظيماتهم فى إدارة الدولة[3].

1) كراسات مستقبلية ، العولمة والمجتمع المدنى ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1999م ، ص 3.
2) على عبد الصادق : مفهوم المجتمع ، قراءات أولية مركز المحروسة ، القاهرة ، 2004 ، ص 14-15.
3) شهيدة الباز : مرجع سابق ، ص 20.

وعلى مستوى البلدان العربية وفى إطار منظومة تغيير وإصلاح وتحديث البلدان العربيـــة ، وفـــى إطار التغيرات الجذرية التى شهدها المجتمع العالمى منذ عام 1989م ، والتى ترتب عليها سقوط الاتحـــاد السوفيتى ، وإعلان فشل تطبيق الماركسية بها فى صراعها مع النظام الرأسمالى ، كان تأثير هذه الأحداث والتغيرات على دول العالم النامى ، وخاصة الدول التى تسعى للبحث عن مسار للتنمية ، ومن ناحية أخرى أصبح التراجع عن خطط التنمية المعتمدة على توجهات اشتراكية كاملة محتوماً إذا مـــا أردت أن تـــنهض وفقاً لبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين والتى تتضمن تخلى الدولة عن دورها الاقتصادى وتوسيع قاعدة الملكية ، وهى السياسات التى اصطلح على تسميتها " التثبيت والتكيف الهيكلى أو الخصخصة"[1].

هذا إلى جانب مجموعة من العوامل والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التـــى شـــهدتها البلدان العربية والتى دفعت بالمجتمع المدنى ومؤسساته إلى النمو والتزايد للتعامل مع مشكلات المجتمـــع والفئات المحرومة والأقل حظاً ، إضافة إلى قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تأخرت الدولة عن مواجهتها فى ظل هذه التحولات والتغيرات العالمية والمحلية بالإضافة إلى السياسات التنموية النقدية التى اتبعها بعض الدول العربي لمواجهة التضخم وعجزت الميزانيات عبـــر تحريـــر الـــسوق والاتجـــاه نحـــو الخصخصة ، وبما تضمنه من إخفاقات ونجاحات وبما تكشفت عنه من التغيرات والنواقص ، هذا إلى جانب عوامل تتصل بتغيرات البنى الاجتماعية والهيكل السكانى المرتبط بمطالب واحتياجات جديدة ناجمة عن هذه المستجدات إضافة إلى انخفاض الإنفاق الحكومى على الخدمات العامة فى مختلـــف القطاعـــات الخدميـــة العامة.

وثمة متغيرات أخرى أسهمت فى تزايد الدعوة خلال السنوات الخيرة لتفعيل دور المجتمع المـــدنى فى المجالات المختلفة على مستوى البلدان العربية من تلك المتغيرات:

1) الحروب المستمرة والكوارث البيئية والطبيعية (مثل لبنان وفلسطين والسودان والصومال والعـــراق) حيث نلاحظ فى الآونة الأخيرة تباطؤ معدل النمو فى هذه البلدان خلال الفترة 1991م – 1997م نتيجة أزمة الخليج الثانية وتزايد مديونية الكثير من الدول العربية عموماً[2].

1) خالد عبد الفتاح عبد الله : قيم العمل الأهلى فى مصر دراسة ميدانية مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية لكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ط1 ، 2006 ، ص 11.
2) محمود عبد الفضيل : الخصخصة ومتطلبات التنمية والتوزيع والعدالة الاجتماعية فى الوطن العربى المؤتمر السنوى الرابع للمركز العربى للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، 2000 ، ص 7.

2) انتهجت بعض الدول العربية سياسية الاقتصاد المخطط المركزى حيث استطاعت توفير بنية اقتصادية تحتية ، إلا أنها لم تنجح فى استثمارها بمعايير الكفاءة الاقتصادية ، مما جعلها فى أزمة انسداد أفق وتباطؤ فى النمو الفعلى بسبب البيروقراطية والروتين والفساد ، مما تطلب ضرورة القيام باصلاحات الاقتصادية وعادة الهيكلة والخصخصة ، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى حداث التنمية.

فى حين نجد البعض اخر من البلدان العربية ومنها مصر قد انتهجت سياسات اقتصادية تقوم على اقتصاد السوق والتعددية الاقتصادية ومن ثم عانت من مشكلة تفاقم سوء التوزيع فى الثروات والدخول نتيجة جراءات الخصخصة واصلاحات المالية وضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين ، مما أفضى لى تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع نسبة الفقر والأمية ، وانهيار قيمة العملات الوطنية ، وازدياد تبعية الاقتصاد العربى لقتصاد الرأسمالى العالمى ، مما انعكس على استقلالية القرار السياسى ، ومن ثم لى عولمة النظام الاقتصادى والسياسى والثقافى فى طار الرؤية والمصالح الغربية[1].

وكانت النتيجة الحتمية والمترتبة على هذه التغيرات والتحولات فى البلدان العربية ومنها مصر حدوث تغير جذرى فى دور الدولة وانسحابها من أدوارها السابقة فى توفير الخدمات الاجتماعية وهو ما يؤكد تكل مجموعة الأدوار التى كانت تقوم بها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وادارية لصالح القطاعين الخاص والأهلى فى إدارتها باعتبارهما الشريكين الأساسيين فى حداث التنمية من ناحية وتوفير ما عجزت الدولة عن توفيره من ناحية أخرى.

وتأسيساً على ما سبق تسعى الدراسة الراهنة لى معرفة فاعلية الدور الذى يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى وبالتركيز على الجمعيات الهلية باعتبارها العمود الفقرى لمؤسسات المجتمع المدنى فى المجتمع المصرى وذلك لسببين :-

<u>الأول :</u> أن الجمعيات الأهلية تشكل حدى أهم مؤسسات المجتمع المدنى ذ يتجاوز حجمها 90% منها.

---

1) تقرير التنمية البشرية فى مصر ، 2008م.

الثانى : إن وظائف الجمعيات الأهلية توجه عادة لأداء خدمات يحتاجها المجتمع بجميع فئاته (الطفل – المرأة – الشباب – وكبار السن) الأمر الذى يجعلها تلعب دوراً هاماً فى هذه المجالات نتيجة انسحاب الدولة فى القيام بواجباتها السابقة ، ذلك الدور الذى يؤدى لى دفع عملية التنمية داخل المجتمع والذى يعد العنصر البشرى غاية هذه التنمية ووسيلتها فى الوقت نفسه.

أولاً : مشكلة الدراسة :-

نظراً لكون قضية التنمية ودور المجتمع المدنى فيها لم تعد قضية هامشية على المستوى العالمى واقليمى ، فقد أصبح من الضرورى دراسة وتحليل الواقع التنموى الراهن فى مصر بما يتضمنه من سياسات وبرامج هذا لى جانب دراسة دور المجتمع المدنى بكافة مؤسساته وخاصة الجمعيات الهلية فى الأنشطة التنموية المختلفة لكونها الشريك الأساسى للدولة لى جانب القطاع الخاص ، ولا سيما فى ظل المرحلة الانتقالية التى يمر بها المجتمع المصرى حالياً ، وما يواكبها من تحديات داخلية مرتبطة بالتحول من أسلوب التخطيط الشامل للتنمية لى أسلوب العرض والطلب ، وتحكم ليات السوق وتوجيهها للأنشطة التنموية المختلفة الخاضعة للقطاع الخاص ، كذلك فى ظل المتغيرات العالمية الأخيرة التى دفعت بالنموذج التنموى الرأسمالى وقيمة المختلفة لى المقدمة ، كنموذج يروج له الكثيرون فى الدول النامية ومنها مصر ، للإقتداء به وتقليد نظمه وقيمه المختلفة معتمدين فى ذلك على مسميات مختلفة أهمها مصطلح العولمة (Globalization).

فمنذ بداية التسعينات من القرن العشرين حرصت الدولة على توجيه مزيد من الاستثمارات لصعيد مصر ، وبخاصة المحافظات التى حرمت لسنوات طويلة من ثمار التنمية ومواردها ، ولكن ينبغى أن يواكب تلك الاستثمارات الاقتصادية الموجهة لمحافظات الصعيد على اهتمام الدولة بتنمية الوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأفراد فى تلك المنطقة واعتمدت الدولة على مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى ذلك الاهتمام والتنمية.

ومن هنا يتضح لنا الدور الهام الذى تلعبه مؤسسات المجتمع المدنى فى التنمية بتلك المنطقة الهامة من مصر ، ومدى ملائمة برامجها للواقع المجتمعى لمحافظات الصعيد المختلفة.

ومن ثم تتحدد مشكلة الدراسة فى التعرف على الدور الذى تلعبه مؤسسات المجتمع المدنى فى التنمية بوجه عام ، وفى الصعيد بوجه خاص ، ومردود النشطة التنموية على المستفيدين ، واهم البرامج والمشروعات الفعالة والتى لها تأثير ملموس فى التنمية ، وكذلك التعرف على أهم المعوقات والصعوبات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدنى والتى تعوق حداث التنمية لدى المسئولين والمستفيدين من أفراد عينة الدراسة المختارة.

ومن ثم حددت الباحثة مشكلة الدراسة على النحو التالى:-

1- ما دور المجتمع المدنى فى التنمية

2- ما الدور انمائى للمؤسسات غير الحكومية فى محافظات الصعيد ؟

3- ما مردود أنشطة ومشروعات وبرامج مؤسسات المجتمع المدنى من وجهة نظر المستفيدين ؟ ورؤساء مجالس الإدارة والأعضاء والعاملين ؟

4- ما أهم الصعوبات والمعوقات التى تعوق الدور الإنمائى للمؤسسات غير حكومية فى محافظات الصعيد ؟

5- ما أهم المقترحات لتفعيل الدور الإنمائى لمؤسسات المجتمع المدنى فى المجتمع ؟

ثانياً : أهداف الدراسة:

وفى ضوء أهمية الدراسة حددت الباحثة الهداف الأساسية كما يلى:-

1) محاولة توصيف مؤسسات المجتمع المدنى عامة والمؤسسات غير الحكومية على وجه الخصوص والتركيز على ألوان التنمية التى تقدمها هذه المؤسسات.

2) التعرف على الواقع الحالى للجمعيات الأهلية وأنماطها ومصادر تمويلها فى محافظات الصعيد.

3) التعرف على أهم البرامج والمشروعات ونوعيتها التى تم تنفيذها بالفعل والتى لم يتم تنفيذها ومدى فاعليتها فى تنمية المجتمع فى الصعيد.

4) التعرف على مردود تلك المشروعات والبرامج من خلال المستفيدين منها ورؤساء مجالس الإدارة والأعضاء والعاملين بها.

5) الكشف عن وجود حدود الدور الإنمائى الذى تلعبه الجمعيات الأهلية المحلية والآليات التى تحدد ملامح هذا الدور.

6) الوقوف على أهم المعوقات البنائية والثقافية والإدارية والقانونية التى تحول دون تحقيق الدور الإنمائى لأهم مؤسسات المجتمع المدنى فى الصعيد باعتباره مجتمعاً له خصوصيته وقيمة وعاداته المختلفة عن باقى المجتمعات الأخرى.

7) التعرف على العلاقات القائمة بين الجمعية ومؤسسات المجتمع المدنى وبين الجمعية والجمعيات الأخرى.

8) التعرف على أهم المقترحات لتحسين كفاءة الدور الإنمائى للجمعيات الأهلية من وجهة نظر المستفيدين ، ومن وجهة نظر رؤساء مجالس الإدارة والأعضاء والعاملين بالجمعية.

ثالثاً :- أهمية الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على نمط من الجمعيات الأهلية فى مصر وفى الصعيد على وجه الخصوص والتى لم تلق أى اهتمام بحثى من قبل ، وهى الجمعيات العاملة فى مجال التنمية ، فالجمعيات الأهلية باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المدنى ومن اهم وأنشط الآليات الهامة فى مجال التنمية المحلية والتغير الاجتماعى ، ودورها فى مواجهة القضايا المجتمعية الملحة والخطيرة وهى لا تقل أهمية وفعالية عن دور المؤسسات الحكومية.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأسباب التالية :

1) تعتبر قضية التنمية من أهم القضايا التى تشغل اهتمامات الدولة فى الوقت الحاضر وفى ظل التغيرات العالمية المعاصرة وعجز الدولة عن القيام بالكثير من وظائفها السابقة.

2) ارتفاع معدلات الفقر وزيادة أعداد الفقراء فى محافظات الصعيد فوفقاً لآخر تقرير للتنمية البشرية عام 2008م بلغت نسبة الفقر حوالى 25% من إجمالى السكان[1].

3) الدور الذى تلعبه المؤسسات غير الحكومية بوصفها إحدى مؤسسات المجتمع المدنى عن غيرها من المؤسسات لأنها أكثر إحساساً بالحاجات الفعلية للمواطنين حيث أنها تقوم باشباع العديد من الحاجات المختلفة لهم.

4) الدور الإعلامى للجمعيات الأهلية لدعم مسيرة أهداف التنمية المجتمعية المتواصلة لمواجهة مشكلات المجتمع ، الآليات التى تلجأ إليها جمعية رجال العمال فى أدائها لهذا الدور.

5) مدى كفاءة المؤسسات غير الحكومية فى تنمية المجتمعات فى محافظات الصعيد من خلال ما تقدمه من خدمات ومشروعات وأنشطة تنموية بغية تغطيها ، وأهم المعوقات التى تعوق هذه المؤسسات فى عملها وأهم المقترحات لزيادة كفاءة هذه المؤسسات فى تنمية المجتمعات المحلية.

رابعاً : مفاهيم الدراسة :-

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة أحد الطرق المنهجية العامة فى تصميم البحوث فالدقة والموضوعية من خصائص العلم التى تميزه عن غيره من ضروب المعرفة ، ومن ثم نجد أن المفهوم يتغير بتغير الواقع ووفقاً للسياق العام للمجتمع والأيديولوجيات التى تحكم تفاعله[1].

فالمفهوم يمثل مختصر لحقائق متغيرة ومتنوعة والتى يتعين بها الباحث للتعبير عن معنى أو معان أو أفكار معينة[2].

---

1) محمد شفيق : البحث العلمى ، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 62.

2) Zito George " methodology and Meating", New York Hott, pine heart and uinston, 1985,p,79.

ولما كانت الدراسة الراهنة تهتم بالدور الإنمائى للمؤسسات غير الحكومية (الجمعيات الأهليـــة) فى المجتمع المحلى بهدف تفعيل دورها فى التنمية مما يستلزم تحديد عدد من المفاهيم ذات الصلة بأبعـــاد مشكلة الدراسة الحالية وجوانبها ، ومن المفاهيم التى سوف تستخدمها الباحثة فى هذه الدراسة ما يلى :

-مفهوم المجتمع المدنى (Civil Society).

-مفهوم التنمية (Development).

-مفهوم المؤسسات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية Non–Governmental Organizations).

-الدور الإنمائى (The Development Role).

1) مفهوم المجتمع المدنى :

يعتبر مفهوم المجتمع المدنى من أكثر المفاهيم تداولاً فى السنوات الأخيرة ومع ذلك لـــيس هنـــاك إجماع على معنى المفهوم أو مضمونة ، ومن هنا نعتبر أية محاولة لتقديم تعريف دقيق للمجتمع المدنى ما هى إلا محاولة إشكالية فى حد ذاتها.

فقد ذاع استخدام مفهوم المجتمع المدنى فى الكتابات المختلفة سواء السوسيولوجية أو السياسية ، ويتم حالياً تداوله بدلالته المعاصرة التى تختلف عن دلالته التى تميزه منذ نشأته ، فنجد بداياته فى مدرسة " العقد الاجتماعى " عند " جون لوك 1632 – 1714 " حينما وصف المجتمع الذى يدخله الأفراد طواعيـــة لضمان حقوقهم المتساوية الذى تمتعوا بها فى ظل القانون الطبيعى ، حيث إن غياب السلطة القادرة علـــى الضبط فى المجتمع الطبيعى كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق ، لذا اتفق على أن يكون المجتمع المـــدنى صيانة لهذه الحقوق[1].

ومع تطور المفهوم نجد " هيجل " يعرف المجتمع المدنى بأنه " محل الفردية حيث لا يستهدف الفرد إلا مصالحة الخاصة ، حيث يكون ارتباطه وعلاقته بالأفراد الآخرين مجرد وسيلة لتحقيق المصالح الذاتية

---

1) هوايدا عدلى دومان : المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر ، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1998 ، ص 12.

، وإن الفرد يبلغ أعلى درجات الاستقلال حين ينظر إلى كافة مجالات الحياة خاصة السياسة على أنها فـــى خدمة ذاته الفردية المستقلة[1].

ثم بلور " هانتنتجتون " المفهوم الأساسى للمجتمع بعد الموجة الثالثة للديمقراطية ، حيث رأى أن " المجتمع المدنى هو قضاء للتنافس الأيديولوجى والهيمنة للسلطة المركزية التى تمارس بواسطة التنظيمات التى تدعى أنها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة[2].

وعلى الرغم من أن العرب قد سبقوا غيرهم فى العلوم ومنها أيضاً العلوم الاجتماعية مما انعكـــس فى كتابات " ابن خلدون " مثل كتاب " المقدمة " إلا أن المجتمع المدنى كمصطلح مع مرور السنين قد اندثر كما اندثرت كثير من المعانى ، لهذا يعتبر مصطلح المجتمع المدنى مصطلحاً أوروبياً قديماً قد تمت صياغته خلال النصف الثانى للقرن ال18 لإبراز تحول أوروبا الغربية من الاستبداد إلى الديمقراطية البرجوازيـــة ، وقد اختفى هذا المفهوم منذ النصف الثانى للقرن ال19 ولم يظهر من جديد إلا مع " جرامشى " بعد الحرب العالمية الأولى فعرف المجتمع المدنى على أنه " الهيمنة Hegemony " وهى وظيفة توجيهيـــة للـــسلطة الرمزية التى تمارس بواسطة التنظيمات التى تدعى أنها خاصة مثل النقابات والهيئات الثقافية والاجتماعية المختلفة[3]، وهو يتفق فى ذلك مع هانتنتجتون.

كما عرف " جون لوك " المجتمع المدنى على أنه " ميدان وحيز يتكون من فعالية أناس يتمتعـــون بحرية الانتخاب ويمارسون هذه الحرية فى إطار القانون والقواعد العامة ، وبشكل مستقل عن إدارة وقوة السلطة السياسية أو الحاكم[4].

---

1) حنان عارف قنديل : الماركسية والتعددية السياسية دراسة النظرية والممارسة ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1986 / ص 43.
2) كريم أبو حلاوة ، إعادة الاعتياد لمفهوم المجتمع المدنى ، عالم الفكر ، مجلد 27 العدد 23 ، الكويت ، مارس 1999 ، ص 18.
3) على عبد الصادق ، مرجع سابق ، ص 4.
4) جون لوك : فى الحكم المدنى ، ترجمة ماجد فكرة نقلا عن كمال عبد اللطيف ، مجلد العربية للعلوم الإنسانية ، العدد 55 ، 1996 ، ص66.

كما عرفه (Jean Cohen) بأنه " كل المؤسسات التى تتيح للأفراد التمكن من الخبرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط من الحكومة فالمجتمع المدنى يضم فى إطاره كلاً من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والشرعية وكان منشؤه من نسق يشمل الطبيعة الاجتماعية للإنسان.

وتميز مفهوم المجتمع المدنى عند " آلين ميكستر وود " بوجود مبادئ واشتراطات لتشكيل المجتمع المدنى وأشاروا إلى أن الشرط المسبق الضرورى لمفهوم " المجتمع المدنى " يتمثل فى الفكرة الحديثة للدولة بوصفها كياناً مجرداً له هويته الاندماجية الخاصة ، التى طورت مع صعود الدولة الاستبدادية الأوروبية ، كما استلزم المفهوم أيضاً انبثاق " اقتصاد " مستقل ذاتياً ومنفصل عن والحدة السياسية والاقتصادية الذى كان ولا يزال مميزاً للدولة الاستبدادية[1].

وعلى الصعيد العربى احتدم الجدل بين المفكرين حول هذا المصطلح على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية ، فعلى سبيل المثال كان الاتجاه الأغلب لدى المفكرين يميل لرفض المصطلح انطلاقاً من أن المجتمعات العربية اليوم فى حاجة أكثر إلحاحاً إلى الدولة القومية منها إلى المجتمع المدنى خاصة فى ظل عجز الدولة الراهنة عن القيام بدورها التنموى ، فى حين يرفض البعض الآخر هذا المصطلح لأنه مفهوم معروف بمصدريته الغربية ومرجعيته فى الفكر والخبرة الغربية ، ولذلك اقترحوا مصطلحاً بديلاً يتلاءم مع البلاد العربية هو المجتمع الأهلى ، أما الاتجاه الغالب بين الليبراليين وذوى الاتجاهات اليسارية النقدية يميل نحو تبنى المفهوم كما ورد فى الصياغة الغربية مع تطويره ليتناسب مع الظروف الخاصة بالثقافة العربية.

أما عن إدراك المجتمع المصرى حالياً لمفهوم المجتمع المدنى فيشير " حسين توفيق " إلى المجتمع المدنى على أنه " عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية " التى تنتظم فى إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوة والتكوينات الاجتماعية فى المجتمع

1) Jean Cohn& Andrew civil society and political theory, cambidge Mitpress, August london, 1993, vol 21, p 544.

ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التى تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة[1].

بينما تعرف " أمانى قنديل " المجتمع المدنى بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السلبية للتنوع والخلاف ، ولذا تشمل تنظيمات المجتمع المدنى كلاً من التنظيمات والروابط والنقابات والأحزاب أى كل ما هو غير حكومى وكل ما هو غير عائلى أو وراثى[2].

كما عرف " سعد الدين إبراهيم " المجتمع المدنى بأنه مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية التى ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة فى الحياة العامة ، وتقع مؤسسات المجتمع المدنى فى كل مكان وسط بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية[3].

فى حين يعرف " الحبيب الجنحانى " المجتمع المدنى بأنه مجتمع مستقل إلى حد كبير عن الإشراف المباشر للدولة فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائى وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعى ، والحماسة من اجل خدمة المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفردية عبر شبكة واسعة من المؤسسات[4].

وعرفه أيضاً " عبد الباسط عبد المعطى " على أنه التنظيمات والحركات الاجتماعية وأنماط العلاقات المجتمعية الاقتصادية والطبقية المستقلة بعيداً عن سلطة الدولة وأجهزتها التى تسعى من خلال تعبئة إمكانياتها ومواردها المادية والبشرية إلى إحداث تطويرات مرغوب فيها لصالح المجتمع والجماعات المهيمنة والنوعية وجماعات المصالح والشرائح والطبقات المختلفة والقوة السياسية والاجتماعية[5].

---

1) حسنين توفيق ، بناء المجتمع المدنى ، المؤشرات الكمية والكيفية ، ندوة المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية 1992 ، ص 69-70.
2) أمانى قنديل : تطور المجتمع المدنى فى مصر ، عالم الفكر ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثالث ، يناير 1999 ، ص 11.
3) سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى " الديمقراطية " الكتاب الأول ديسمبر 19991 ، ص 15.
4) الجيب الجنحانى : المجتمع المدنى بين النظرية والممارسة ، مجلة عالم الفكر تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد الثالث ، المجلد السابق والعشرون ، مارس 1999 ، ص 36.
5) عبد الباسط عبد المعطى : المجتمع المدنى وأهداف التنمية فى المجتمع العربى ، المركز العلمى الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربى ، ص 16.

ويقدم " سمير أمين " تعريفاً آخر للمجتمع المدنى على أنه : مجموعة المؤسسات خارج شبكة مؤسسات سلطة الدولة تتيح للقوى الاجتماعية فى مجالات الاقتصاد والحياة الثقافية والأيديولوجية والسياسية أن تنظم نفسها بشكل حر ، بحيث تستطيع أن تلعب دورها فى التطور والتنمية الاجتماعية[1].

ويعرف " عبد الغفار شكر " المجتمع المدنى بأنه مجموعة الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها الاجتماعية والصحية والثقافية ويتكون المجتمع المدنى من الهيئات التى تسمى فى علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات وشركات رجال الأعمال وغيرها من المؤسسات التطوعية[2].

وهكذا نجد أن هناك تعريفات كثيرة عن المجتمع المدنى لأنه يعتبر مفهوماً مرناً يختلف باختلاف السياق الاجتماعى والتاريخى ، كما يختلف باختلاف تطور وتراكم المعرفة النظرية ، ولكن نجد أن هناك صعوبة فى صياغة تعريف نهائى جامع مانع للمجتمع المدنى ، وذلك يرجع لخصوصية كل مجتمع وطبيعة التغيرات التى أثرت عليه وأحدثت فيه تغيرات عديدة.

وفى نهاية عرضنا لمجموعة التعريفات السابقة نجد أن تلك التعريفات جميعها تؤكد على وجود أركان أساسية أربعة هى :

1- الفعل الإرادى الحر أو التطوعى أى التواجد فى شكل مؤسسات أو جمعيات.

2- إطار تنظيمى أى يتم عن طريق التراضى والاتفاق بين الأفراد.

3- ركن أخلاقى سلوكى وينطوى على التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين فى ضوء قيم الاحترام والتعاون والمساواة والديمقراطية.

4- عدم السعى للوصول إلى السلطة أى أنه يتمتع بقدر من الاستقلالية فى مواجهة الدولة[3].

---

1) سمير أمين : حول إشكالية المجتمع المدنى ، نشرة البحوث العربية غير دورية العدد الخامس ، يناير ، 1993م ، ص 13.
2) عبد الغفار شكر : المجتمع المدنى ، نشرة البحوث العربية غير دورية ، العدد السابع ، 1994م ، ص 18.
3) Adm Selde Man : The Idea of Civil Socirty. Press, New Yourk, 1992, p.202.

ومما سبق يمكن للباحثة أن تحدد مفهوماً للمجتمع المدنى تم اقتباسه من عدد من المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة ومؤداه أن المجتمع المدنى هو عبارة عن مجموعة المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية التطوعية التى ينضم إليها الأفراد باختيارهم وهى مستقلة عن الدولة ، وربما فى مقابلها وتتمثل فى الجمعيات الأهلية ، والنقابات المهنية والأحزاب السياسية والاتحادات ، وهى تقدم أنشطة وبرامج ومشروعات خدمية واجتماعية واقتصادية وثقافية وصحية وتعليمية وهى فى مجملها أنشطة ومشروعات وبرامج تنموية تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمعات ومن ثم الأفراد.

2) مفهوم التنمية Development :

لقد تباينت التفسيرات التى قدمها علماء الاجتماع لهذا المفهوم ، ويرجع هذا إلى اختلاف منطلقاتهم الأيديولوجية واختلاف اختصاصاتهم بالرغم من ذلك نجد أن مفهوم التنمية مفهوم واسع وقد أثير حوله كثير من الجدل سواء على المستوى النظرى أو على المستوى الإمبيريقى ، وفيما يلى عدد من هذه التعريفات وذلك من منطلق الجهود العربية والأجنبية.

فالتنمية فى مفهوم " هـ سليتز روالف رستو Rostow " هى عبارة عن تخلى المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها ، وتبنى الخصائص السائدة فى المجتمعات المتقدمة.

بينما يرى " شوداك " أنها عملية تغيير جذرى فى المجتمع من نواح مختلفة سواء نواحى اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها[1].

فى حين أكد "سيرز Seers " على أن التنمية ينبغى أن تركز على مقابلة حاجات الأفراد السياسية محققهم فى الحصول على غذاء كاف وفرص عمل ومسكن ملائم كما يجب أن تهتم التنمية بتقليل التباين فى مستويات الدخول[2].

ويرى " والتر الكان Walter Elkin " أن كلمة التنمية كلمة مبهمة ، وأنه ليس هناك تعريف بسيط لها ، ولكنه يرى أن خصائص البلدان النامية واضحة ، ويؤكد هذا عالم الاجتماع الفرنسى " جابريال

4) Szman Chodac: Societal Development, oxford University, press, Inc (N.Y.) 1989, pp. 15-18.
5) Akin, L. Mabounje, The Development process, a spatial perspective, London, Hutchinson Universt, 1990, pp34-35.

لويرا Garbriel Lebras " أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفة ، وإنما هى مجموعة من الظواهر من نوع مختلف ذات طبيعة سوسيولوجية وسيكولوجية[1].

فى حين يركز " ماير Meier " على أن التنمية هى عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقى لدولة خلال فترة زمنية معينة ويتفق معه " بولدوين Boldwin " فى ذلك [2].

ومن مختلف التعريفات نجد أن التنمية هى :

التوظيف الأمثل لكل الإمكانات البشرية والمادية المتاحة فى المجتمع لإحداث التطور المنشود ، كما أن التنمية لا تقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة ، بل تشمل كافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والإدارية والسياسية ، ويمثل الإنسان العنصر الأساسى فى التنمية مثلما هو هدف التنمية ، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشرى وحسن إعداده وطبيعة تأهيله.

3) مفهوم المؤسسات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)

Non Governmental organizations

شأنها شأن باقى المصطلحات الأخرى ، لا يوجد اتفاق على مسمى واحد لها فى كل الأقطار ، ومن ثم فلا يوجد أيضاً تعريف محدد لها ، بل هناك مسميات ومفاهيم متعددة تستخدم فى سياقات ثقافية مختلفة كى تعبر عن مجموعة من المؤسسات التى تقع بين الحكومة والقطاع الخاص ، وقد تختلف هذه المسميات حسب مسمياتها من بلد إلى آخر ، وهى دائماً تعمل على تلبية احتياجات السكان وهى مؤسسات تطوعية متنوعة فنجد من يطلق قطاع أهلى أو جمعيات أهلية أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الثالث Third Sector ، أو القطاع المستقل Independent sector ، أو القطاع التطوعى Voluntary ، أو القطاع المعفى من الضرائب Taxexempted Sector ، والقطاع الخيرى Philanthropic Sector.

ومن تعدد المفاهيم التى تعبر عن هذا القطاع ، يمتد التنوع بل التداخل بإطلاق كلمة " مؤسسة Institution " أو جمعية قطاع أهلى أو غير حكومى ، يتحدد مفهوم القطاع الأهلى ومؤسساته فى المفاهيم العربية ما بين قطاع الدولة ومؤسساتها من جانب والقطاع الخاص الهادف للربح من جانب آخر.

1) عبد الرحيم تمام أبو كريشة : دراسات فى علم اجتماع التنمية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2003 م ، ص 38.
2) محمد شفيق : التنمية والمتغيرات الاقتصادية قراءات فى علم الاجتماع الاقتصادى ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 16.

ووفقاً لذلك يتكون القطاع الأهلى من " مجموعة من المؤسسات والمنظمات غير الهادفة للربح والتى تنشط فى مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات والتنمية المحلية[1].

لقد عرف القانون قم (23 لسنة 1964) الجمعيات الأهلية على أنها : تلك المؤسسات التى تنشأ بتخصيص مال لمدة معينة لعمل ذى صبغة إنسانية أو دينية أو علمية أو فنية أو لأى عمل من أعمال البر والرعاية الاجتماعية أو النفع العام دون قصد الربح المادى.

ويعرفها القانون المصرى المصاغ فى 26 سبتمبر 1998م والقانون رقم 84 لسنة 2002م ، بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمرة لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو أى منهما معاً ، ولا يقل عددهم فى جميع الأحوال عن عشرة وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادى.

كما عرفها " Ress " بأنها منظمات ينشئها سكان المجتمع بغرض حل مشكلاتهم وتنمية مجتمعهم.

وعرفها أيضاً " أرثر دنهام Arthur Dungam " بأنها عبارة عن مؤسسات غير حكومية غير هادفة للربح يقوم بتكوينها أفراد معتمون لموضوع ما بغرض كالمصلحة العامة وتقوم هذه المؤسسات على أساس الجهود التطوعية الذاتية وجميع التبرعات لأنشطتها[2].

وعرف " تزويمان " الجمعيات الأهلية على أنها منظمات أو مؤسسات غير ربحية وغير حكومية تقدم الخدمات الإنسانية وتهدف إلى مساعدة الآخرين على تحقيق مستوى أفضل لحياتهم وتقدم لهم الخدمات لمقابلة احتياجاتهم المعيشية[3].

وفى التقارير الدولية تعرف الجمعيات الأهلية أو المؤسسات غير الحكومية بأنها منظمات تطوعية تعمل مع آخرين وكثيراً جداً تعمل لصالح آخرين تنص أعمالها وأنشطتها على قضايا وأفراد خارج موظفيها وأعضائها.

---

3) أماني قنديل وسارة نفسية : الجمعيات الأهلية فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1994 ، ص 29.

4) David Tossell and Richard Webb, inside the caring services, London, J. W. Arrow smi. P3.

5) Ibis., p,3.

أما فى البنك الدولى فقد عرف الجمعيات الأهلية بأنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات التى تكون مستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن الحكومة والتى لها أهداف إنسانية أو تعاونية فى الأساس أكثر من كونها أهداف تجارية وأنها وكالات خاصة فى الدولة تقوم بدعم التنمية[1].

وتعرفها الأمم المتحدة على أنها مجموعة من المواطنين على المستوى المحلى أو الوطنى أو الدولى أى لا تكون جزء من حكومة ما ولا تعمل من أجل الربح وتشارك فى إثارة قضايا معينة تخص المرأة أو البيئة أو المجتمع.

وبناءً على هذا تتحدد ملامح الجمعيات الأهلية فيما يلى:-

تنظيمات ذات ملامح مؤسسية ولوائح منظمة لعملها تحدد مجالات نشاطها وعضوية الأفراد فيها ، وهى تعكس مطالب واحتياجات ولها هيكل رسمى منظم يتسم بالخصوصية إلى حد كبير فهى مستقلة عن الحكومة ولها إدارة ذاتية خاصة بها[2].

كما عرف " أحمد مصطفى خاطر " الجمعيات الأهلية بأنها جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة تستهدف تقديم خدمات للمجتمع دون أن تستهدف الربح المادى[3].

هذا ومن العرض السابق لمفهوم الجمعيات الأهلية يتضح لنا كثرة المفاهيم والتعريفات وفى الدراسة الراهنة تميل الباحثة إلى استخدام مفهوم الجمعيات الأهلية كبديل لمفهوم المؤسسات غير الحكومية وكما هو شائع فى المجتمع المصرى وذلك لأسباب عديدة أهمها:

1- أن مصطلح جمعية أكثر اقتراناً من وجهة نظر الدراسة الراهنة بالعمل الأهلى التطوعى ، هذا إلى جانب أنها أكثر ألفة للمجتمع المصرى وللدراسات السابقة وأكثر تداولاً من مصطلح مؤسسة أو منظمة أو قطاع.

---

1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية فى العالم " نيويورك " الأمم المتحدة ، 1993 ، ص 10.
2) أماني قنديل ، المجتمع المدنى فى مصر ، مرجع سابق ، ص21.
3) أحمد مصطفى خاطر ، الجمعيات الأهلية وعلاقتها بوزارة الشئون الاجتماعية ، ندوة التقييم الفنى للجمعيات الأهلية ، مركز عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى ، جامعة الزهر ، 1997 ، ص 6.

2- يعتبر أفراد الدراسة الراهنة أن أهلية بمعنى " غير حكومية " معبرة بدرجة أكثر عن مصطلح القطاع الأهلى خاصة فى مصر لظروفها المتغيرة والتى طال فيها ارتباط الشعب بما تقدمه الحكومة من خدمات[1].

3- تملك القدرة على تمكين أفراد المجتمع من حصولهم على الخدمات المختلفة.

4- تسعى لتحقيق أهداف المجتمع المدنى وتتوجه بخدماتها إلى المجتمع ككل بصفة عامة ، وللأفراد المحتاجين بصفة خاصة بهدف تحقيق التنمية.

5- الاهتمام الواضح من قبل الدولة بالجمعيات وإسناد أدوار جديدة لها لتنمية جهودها لمكافحة الفقر والقضاء عليه ومعالجة العديد من المشكلات.

ومن خلال ما سبق ذكره تستطيع الباحثة أن تحدد تعريفاً إجرائياً للمؤسسات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) بأنها تلك المؤسسات التى تنشأ من جامعة الأفراد لا يقل عددهم عن عشرة أعضاء يؤلفون مؤسسة اجتماعية أو اقتصادية ويتخصص لها مال لمدة معينة لعمل اجتماعى فى مجال واحد (رعاية أو تنمية) أو فى عدة مجالات متنوعة (رعاية أو تنمية) وفقاً للوائح القانونية ، وذلك من أجل المصلحة العامة ، ودون هدف للربح المادى بل هدفه الأول تنمية مجتمعاتهم المحلية ، وتقديم وتوصيل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لمستحقيها.

خامساً : الدراسات السابقة:

تزدهر المعرفة العلمية وتنمو بإجراء الدراسات التى تعتمد على المنهج العلمى وإجراءاته وتتسم بالموضوعية ومتطلباتها وتتنوع الدراسات من حيث نقاط الاتفاق والاختلاف والتفسير والتحليل والبعد عن نقاط بحثية معينة أو الاقتراب منها نفياً أو إثباتاً.

---

1) أمانى قنديل ، موجهات وأساليب إجرائية لتفعيل دور الجمعيات غير الحكومية فى تمكين الإناث من حقهن فى التعليم ط2 ، مشروع الدعم المؤسسى للمنظمات الغير حكومية ، القاهرة ، ص 12-13.

وتعد الدراسات السابقة فى أى دراسة علمية من الخطوات المنهجية العامة ، إذا تعد الركيزة الأساسية التى ينطلق منها الباحثون ، إذ من صفات العلم أنه تراكمى ، وما هذه الأبحاث والدراسات إلا سلسة متصلة حلقاتها بعضها ببعض ويكمل بعضها البعض الآخر للوصول إلى الحقائق العلمية التى تفيد الدراسة الراهنة[1].

كما أن الدراسات السابقة أيضاً تفيد الباحثة فى صياغة تساؤلات الدراسة وأهدافها ، وكذلك التعرف على الأدوات المستخدمة فى تلك الدراسات ومدى إمكانية الاستفادة منها فى دراساتنا الراهنة ، وأيضاً التعرف على أهم الصعوبات التى واجهت الباحثين لاجتنابها فى هذه الدراسة الراهنة مما يسهل إجراءها بشكل جيد ومحكم.

ومن هنا كانت أهمية استعراض بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الراهنة سواء كانت دراسات عربية أو أجنبية وذلك للتعرف على أهم نقاط الاتفاق والاختلاف بين نتائج هذه الدراسات ودراستنا الحالية ، ومع التوضيح بأن لكل دراسة ولكل مجتمع أجريت فيه ... خصوصية الثقافة والبنائية ، فضلاً عن خصوصية الفترة الزمنية التى أجريت فيها.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:-

وبعد أن انتهت الباحثة من العرض السابق لأهم الدراسات التى أجريت على المجتمع والجمعيات الأهلية ودورها فى التنمية وحل المشكلات المترتبة على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة والمترتبة على التغييرات والتحولات العالمية والقومية المعاصرة وذلك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

1- لقد ركزت أغلب الدراسات السابقة على دراسة الجمعيات الأهلية وهى الركيزة الهامة فى مؤسسات المجتمع المحلى فى مجال واحد فقط هو مجال الرعاية الاجتماعية والذى ينصب على الأعمال الخيرية دون الاهتمام بالجوانب التنموية ، وذلك باستثناء بعض الدراسات الحديثة التى اهتمت فى الآونة الأخيرة بهذا الجانب ، وذلك لكثرة المشكلات المترتبة على عجز الدولة عن مواجهتها بمفردها دون مشاركة

1) على عبد الرازق جلبى : تصميم البحث الاجتماعى ، الأسس والاستراتيجيات الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1995م ، ص 113.

مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص باعتبارهما الشريك الثانى والثالث للدولة فى دفع عجلة التنمية فى المجتمع ، مما جعل هناك صعوبة في البحث عن دراسات تهتم بالجانب التنموى للجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى على وجه العموم إلى جانب قلة الدراسات وندرتها مقارنة بالدراسات والتى اهتمت بالجانب الرعائى للجمعيات الأهلية فى المجتمع.

2- لقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة فى العديد من الأوجه ، فإن أى دراسة لا يكتب لها النجاة بمفردها ، وإنما يكتب لها النجاح بمقدار ما استفادت من الدراسات السابقة سواء فى نفس المجال أو المجالات القريبة منها

وبذلك تكون أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة فى النواحى الآتية :-

أولاً : من الناحية العلمية:

لقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة فى تحديد مشكلة الدراسة الراهنة وأهدافها وتحديد تساؤلاتها بما قدمته من أدلة علمية ساعدت فى تحديدها وذلك من مختلف الدراسات التى أجريت فى مختلف بلدان العالم وفى فترات زمنية مختلفة ومتفاوتة.

ثانياً : من الناحية المنهجية :

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة من الناحية المنهجية فى تحديد المناهج التى استخدمها فى دراستها الراهنة ، حيث أفادت من مناهج المسح الاجتماعى والمنهج الوصفى التحليلى ودراسة الحالة.

كما استفادت الباحثة من الدراسات السابقة فى تحديد أدوات دراستها الراهنة المتمثلة فى الاستبيان – المقابلة الشخصية ، وكذلك التحليل الإحصائى للبيانات ، كما ساهمت فى بلورة العديد من المفاهيم الأساسية للدراسة ، وأسهمت كذلك فى التوجيه العلمى للباحثة فى عملية تحديد الإجراءات المنهجية لدراستها ومراعاة بعض الجوانب العامة التى قد تكون تلك الدراسات لم تعطها الاهتمام الكافى.

كما أمدت الباحثة أيضاً بنتائج هامة فى موضوع دراستها كانت بمثابة نقطة الانطلاق الرئيسية والأساسية الذى سهلت على الباحثة تعديل وتحديد أهداف الدراسة الراهنة فى ضوء النتائج السابقة ، هذا إلى جانب تفادى الباحثة للصعوبات التى واجهت الباحثين فى دراساتهم السابقة ، وتجنب بعض الأخطاء المنهجية والإمبريقية التى وقع فيها بعض الباحثين فى الدراسات التى قاموا بإنجازها على الصعيدين : الإقليمى والمحلى.

سادساً : المدخل النظرى للدراسة الراهنة:-

وتأسيساً على ما سبق ، فإن المدخل النظرى الموجه للدراسة الراهنة ينطلق من المسلمات النظرية التى تتضمنها نظرية النسق العالمى ، ومع فرض من هيمنة الدول الرأسمالية على الدول النامية وما أوجدته من تغيرات وتحولات على الصعيد العالمى فى ظل العولمة وأن القوى الرأسمالية لجأت إلى استخدام آليات جديدة ومتطورة من أجل تحقيق المزيد من السيطرة والهيمنة على اقتصاديات البلدان الفقيرة بالشكل الذى يعوق تنميتها من ناحية ويضمن استمرار تخلفها وتبعيتها لتلك القوى المهيمنة من ناحية أخرى.

هذا بالإضافة إلى أن استمرار تلك الأوضاع يسهم بدرجة كبيرة فى خلق واستمرار العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة وتأتى على قائمة هذه المشكلات الفقر ، والبطالة ، والأمية ، ومشكلات البيئة والصحة والسكن والطفولة والمهمشين والمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة ... وغيرها.

ومن هنا برزت الدعوة إلى المجتمع المدنى ومؤسساته وخاصة المؤسسات غير الحكومية إلى الشراكة فى مواجهة هذه المشكلات والعمل على التخفيف من حدتها أو إيجاد حلول جذرية لها فى ظل التغيرات المعاصرة ، وكذلك الشراكة فى تحقيق التنمية فى كافة نواحيها.

كما تنطلق الدراسة أيضاً من نظرية النسق كمدخل نظرى للدراسة حيث تؤكد هذه النظرية على أن المؤسسات الأهلية باعتبارها نسقاً له كيانه وله أهدافه أساسية وله احتياجاته الضرورية الذى يجب أن

يلتزم بها ، وينبغى أن يبقى هذا النسق فى حالة توازن دائم وذلك من خلال التكيف مع البيئة المحيطة بـــه وأن يفى باحتياجات أفراد المحيطين به ، بالإضافة إلى أنه له أهدافاً لابد من تحقيقها عن طريـــق وضـــع الخطط اللازمة لتنفيذها والتعاون فيما بين المؤسسات الأهلية لدعم وتوفير الحد الأدنى لاحتياجات الأفـــراد ومن ثم المجتمع.

الفصل الثانى

النموذج الميدانى مع عرض النتائج والتوصيات

أولاً : تساؤلات الدراسة

ثانيـــــــــاً : نـــوع الدراسة

ثالثـــــــــاً : مناهج الدراسة

رابعـــــــــاً : مجالات الدراسة

خامســـــــاً : أدوات الدراسة

سادســـــــاً : أساليب التحليل ومعالجة البيانات الميدانية

سابعـــــــاً : خطة تفسير البيانات

ثامنـــــــاً : صعوبات الدراسة

تاسعـــــــاً : خصائص مفردات الدراسة

عـــاشـــراً : نتائج الدراسة

حادى عشر : توصيات الدراسة

أولاً : تساؤلات الدراسة :

وفى ضوء الأهداف السابقة وفى حدود مشكلة الدراسة والتى تتمثل فى محاولة التعرف على الدور الإنمائى للمجتمع المدنى متمثلاً فى المؤسسات غير الحكومية فى محافظات الصعيد ، وكذلك التعرف على مرونة هذا الدور من خلال المستفيدين ورؤساء مجالس الإدارة والعاملين بها ، ومن هذا المنطلق تقوم الباحثة بتحديد مشكلة الدراسة الراهنة فى التساؤلات الآتية :

- ما أنماط المؤسسات غير الحكومية فى محافظات الصعيد ، وما مدى إمكانياتها ومصادر تمويلها ؟
- ما أهم وأنشط البرامج والمشروعات والأنشطة المقدمة من جمعية رجال العمال والتى تم تنفيذها فى مجال التنمية ؟
- ما مردود المشروعات والبرامج والأنشطة المقدمة من الجمعية من وجهة نظر المستفيدين ورؤساء مجالس الإدارات والأعضاء والعاملين فيه ؟
- ما مدى فاعلية وكفاءة الدور الإنمائى للجمعية فى المجتمعات المحلية فى الصعيد ؟
- ما طبيعة العلاقة بين جمعية رجال العمال والجمعيات الأهلية الأخرى وبين مؤسسات المجتمع المدنى ؟
- ما أهم معوقات الدور الإنمائى للجمعيات الأهلية فى محافظات الصعيد ؟
- ما أهم المقترحات لزيادة فاعلية الدور الإنمائى للجمعيات الأهلية بما يتلائم مع الواقع المجتمعى لمحافظات الصعيد ؟

ثانياً : نوع الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ، حيث تعتمد الدراسات الوصفية على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها للوصول إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو المشكلة التى يقوم الباحث بدراستها[1].

---

١) محمد سفيق ، البحث العلمى ، مرجع سابق ، ص108.

ويرجع تحديد نوع الدراسة بالدراسة الوصفية إلى مجموعة من الأسباب منها :

1) تعتبر الدراسات الوصفية من أنسب أنواع الدراسات لإجراء الدراسة الحالية لأنها تهتم بالتعرف الدقيق على المشكلة التى يتم دراستها.

وبما أن الهدف الأساسى للدراسة الحالية هو التعرف على الدور الإنمائى للمؤسسات غير الحكومية فى المجتمع المحلى فى بعض محافظات الصعيد ، وكذلك التعرف على مردود الأنشطة والبرامج والمشروعات على المستفيدين وأهم معوقات هذا الدور لذلك فإن الدراسة الوصفية هى أنسبها لهذه الدراسة.

2) أن الدراسة الوصفية تساعد على الوصف الكمى والكيفى لأداء مجتمع بحثى محدد إزاء تنمية مجتمع أو مشكلة معينة أو احتياج نعين.

ثالثاً : مناهج الدراسة :

تمشياً مع نوع الدراسة تم استخدام المنهج الوصفى التحليلى (Descriptive Analy Tical Method) لإبراز دور المؤسسات غير الحكومية فى تنمية المجتمعات المحلية فى الصعيد والتعرف على مرور هذا الدور الإنمائى من خلال المستفيدين ورؤساء مجالس الإدارة والأعضاء والعاملين.

وذلك من خلال وصف وتحليل البيانات كمياً وكيفياً للوصول إلى تقييم لعائد ومردود الأنشطة والمشروعات والبرامج المقدمة من تلك الجمعيات على المجتمع.

هذا إلى جانب استخدام الباحثة لمنهج المسح الاجتماعى بأسلوب الحصر الشامل لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين بها وكذلك لأهم البرامج والمشروعات الخاصة بجمعية رجال العمال التى تم تنفيذها والتى لم يتم تنفيذها بعد.

هذا إلى جانب حصر المستفيدين من تلك المشروعات والبرامج والأنشطة بمحافظات الصعيد وعن طريق العينة فقد تم اختيار عينة عمديه منظمة ممن تتفق خصائصهم واتجاهاتهم مع أهداف المسح

الاجتماعى ، بهدف الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة بها المستقبل وخاصة فى الأغراض العلمية ، كما يسمح هذا المنهج باستخدام العديد من أدوات البحث التى تشكل فى النهاية مجموعة متكاملة تؤدى إلى الإجابة على التساؤلات الرئيسية لمشكلة الدراسة كالمقابلة والاستبيان وهى أدوات استخدمت فى هذه الدراسة أيضاً لكى يتناسب هذا المنهج مع الهدف الرئيسى الذى قامت من أجله الدراسة ، حيث أنه يضمن التعرف على طبيعة الدور الإنمائى للمؤسسات غير الحكومية فى المجتمع المحلى بمحافظات الصعيد على وجه الخصوص وفى المجتمع المصرى على وجه العموم ن وهو بذلك يعتبر أكثر المناهج ملاءمة لهذه الدراسة.

رابعاً : مجالات الدراسة :

لقد اتفق كثير من المشتغلين فى مناهج البحث الاجتماعى على أن لكل دراسة مجالات ثلاث رئيسية ، هى المجال البشرى والمجال الزمنى والمجال المكانى.

1) <u>المجال المكانى :</u> تركزت الدراسة الميدانية فى جمعية رجال العمال بمحافظات بأسيوط وسوهاج والمنيا ، وترجع الباحثة أسباب اختيار جمعية رجال الأعمال ومبررات اختيار هذه المحافظات إلى :

- تعد جمعية رجال الأعمال من أكثر الجمعيات الأهلية نشاطاً وفاعلية فى تنمية محافظات الصعيد.
- تعدد المشروعات والأنشطة والبرامج والخدمات المقدمة من جمعية رجال العمال ، وكذلك وجود فروع لها فى كل محافظات الصعيد.
- استعداد جمعية رجال العمال لإجراء البحوث والدراسات عليها لمعرفة دورها التنموى ومردود هذا الدور فى مجتمعات الصعيد.
- أما مبررات اختيار محافظات أسيوط والمنيا وسوهاج فترجع إلى أن هذه المحافظات هى أكثر محافظات الوجه القبلى فقراً ، كما أشار لذلك تقرير التنمية البشرية لعام 2008م ، وهى تمثل نسبة 25% من إجمالى السكان ، وكانت نسبة السكان الأكثر فقراً هى تقريباً 66% بالإضافة إلى 95% من

القرى الأشد فقراً تقع فى محافظات الصعيد ، وتقع 762 قرية من بين الألف قرية الأشد فقراً فى محافظات المنيا وسوهاج وأسيوط فى حين نجد 59 قرية من المائة الأفقر تقع فى سوهاج وحدها وحيث تبلغ نسبة الفقر 52% فى هذه المحافظات.

2) <u>المجال زمنى :</u> ويتمثل المجال الزمنى فى الوقت الذى استغرقته الدراسة الميدانية ، وقد تم إجراء الدارسة الميدانية خلال سنة ونصف.

3) <u>المجال البشرى :</u> ويتمثل المجال البشرى لهذه الدراسة فى فئتين هما :-

- فئة المستفيدين من خدمات وأنشطة الجمعية وكانت العينة قوامها 225 مفردة بواقع 75 لكل محافظة من المحافظات الثلاثة ، وقد تم اختيار العينة بالطريقة العمدية المقصودة وقد راعت الباحثة عند اختيارها للعينة أن تكون متنوعة وممثلة لجميع الطبقات الاجتماعية من حيث النوع ، مستوى التعليم ، والسن والمستوى الاقتصادى ، والحالة الاجتماعية.
- الفئة الثانية هم أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين بالجمعية وكانت العينة قوامها 12 مفردة (دراسات الحالة) بواقع 4 حالات لكل محافظة من المحافظات الثلاثة.

خامساً : أدوات الدراسة :

تنوعت وتعددت أدوات جمع البيانات فى الدراسة الراهنة لتتناسب مع البيانات الكمية والكيفية على النحو التالى:

1) استمارة استبيان للمستفيدين من خدمات وأنشطة وبرامج جمعيات رجال الأعمال.
2) المقابلة.
3) دليل دراسة الحالة لرؤساء مجالس الإدارة والمديرين والأعضاء والعاملين بالجمعية.
4) الرجوع إلى السجلات الرسمية والإحصاءات للحصول على البيانات المطلوبة لهذه الدراسة.

1- استمارة الاستبيان:

لقد اعتمدت الباحثة على صحيفة الاستبيان باعتبارها أداة مناسبة لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها ، حيث أنها تعتبر من أنسب الأدوات حينما تكون البيانات المطلوبة ذات صلة وثيقة بتوجهات الأفراد ودوافعهم ومعتقداتهم نحو موضوع[1]، وباعتبارها أيضاً من أهم الوسائل التى تستخدم لجميع البيانات الكمية فى الأبحاث الاجتماعية.

كما اعتمدت الدراسة فى استيفاء بياناتها على الاستبيان الذى يتم ملء بياناته عن طريق المبحوثين ، وقد مرت الأداة بعدة مراحل حتى انتهت إلى صورتها النهائية ، ففى البداية تم وضع المحاور الأساسية التى تتفق وأهداف الدراسة ، ثم تحويل كل محور إلى مجموعة من الأسئلة يجيب عليها ممثلو الجمعيات الأهلية الذين يعملون فى مجال التنمية والذين أبدوا بعض الملاحظات التربوية الهامة من واقع خبراتهم العملية والتى وضعت فى الاعتبار فى التعديل النهائى للاستمارة.

وقد تضمنت صحيفة الاستبيان فى صورتها النهائية (24) سؤالاً كل سؤال يحتوى على عدة محاور ومضامين كل محور وفق ترتيبها فى صحيفة الاستبيان ، هذا وقد مرت صياغة وإعداد استمارة الاستبيان بعدة مراحل منها على سبيل المثال:

- مرحلة الصياغة المبدئية للأداة : وفيها حاولت الباحثة تحديد الصياغة المبدئية للاستمارة فى ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، وبالرجوع إلى التراث النظرى ، والإطار التصورى الموجه للدراسة والرجوع إلى الدراسات المتصلة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التى ترتبط بكل متغير من المتغيرات الخاصة بالدراسة.
- مرحلة تحكيم الأداة : تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين فى التخصصات المختلفة ومن مختلفة الجهات العلمية من مختلف الجامعات المصرية ، وخبراء التنمية والعاملين بالجمعيات الأهلية

1) عبد الباسط حسن ، أصول البحث الإجتماعى ، القاهرة ، مكتبة وهبة الطبعة السابعة ، 1985 ، ص 319.

، وذلك لاستطلاع رأيهم فيه من حيث سلامة العبارة ومن حيث الصياغة وارتباط الأسئلة بالبعد المراد قياسه ، وارتباط الأسئلة بأهداف وتساؤلات الدراسة ، واستبعاد العبارات والأسئلة التى حصلت على أقل من 80% من موافقة المحكمين وبناء على ذلك صيغ الاستبيان فى شكله النهائى وهذا ما يسمى صدق المحكمين (الصدق الظاهرى) ثم قامت الباحثة بإجراء ما يسمى اختبار الصياغة لتجربة فهم الألفاظ ، وذلك بقصد فهم العبارات والأسئلة من حيث الصياغة للغوية للتأكد من أن جميع العبارات والأسئلة مفهومة وليس بها أى غموض هند المبحوثين.

- مرحلة الدراسة الاستطلاعية : (حساب الصدق والثبات للاستبيان) بعد عرض الاستبيان على السادة المحكمين قامت الباحثة بتطبيق الاستبيان على عينة عشوائية من الجمعيات الأهلية والمستفيدين من خدمات الجمعيات وكذلك أعضاء الجمعيات والعاملين بها للتأكد من صلاحيتها حيث تم تطبيق الاستمارة على عينة صغيرة قوامها (25) مفردة بنسبة 10% من حجم العينة ، وقد روعى فيها أن تكون ممثلة لفئات الدراسة المختلفة للتأكد من ملاءمة أسئلة الاستبيان ، وقد استفادت الباحثة كثيراً من هذه الدراسة الاستطلاعية فى تعديل استجابات بعض الأسئلة ، وحذف بعض الأسئلة التى لا تفيد الدراسة ، وإضافة بعض الأسئلة التى تفيد الدراسة وتعتبر مكان بعض الأسئلة حسب العنوان المناسب للسؤال ، وإدخال بعض التعديلات البسيطة فى صياغة البعض الآخر لعدم وضوحها لدى المبحوثين ، وهكذا تم صياغة أقسام وأسئلة صحيفة الاستبيان فى ضوء الملاحظات التى جاءت نتيجة الاختبار القبلى على عينة عشوائية من المستفيدين ، وتحكيم الصحيفة من قبل بعض أساتذة الجامعات المصرية ، ثم أعيد تطبيق الاستمارة على نفس العينة بعد مرور (21 يوماً) من التطبيق الأول للتأكد من ثبات الاستبيان ولقياس نسبة الصدق والثبات لهذا الاستبيان بمساعدة المنسقات ومديرى المشروعات والأنشطة وذلك بعد أن تم تدريبهن على الاستبيان وتطبيقها عليهم أولاً ، وقد كان لمدراء الفروع والجمعيات دور فعال فى تطبيق الاستبيان حيث قاموا بالتعاون مع الباحثة وساعدوها فى تطبيقها.

والمقصود بالصدق هنا هو الصدق الإحصائى الذاتى لارتباط هذا النوع من الصدق بمعامل الثبات بالنسبة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان ، ثم للاستبيان كله وقد تم حساب نسبة التطابق على مستوى كل الاستمارات لكل الأسئلة.

2- المقابلة

تم الحصول على تاريخ إشهار الجمعيات من القيادات ورؤساء مجالس والمستشارين عن طريق المقابلة ، كما تم تصميم دليل دراسة الحالة لعدد 4 حالات من كل محافظة من المحافظات الثلاثة ممثلين للقيادة الإدارية للجمعيات ، وقد دارت المقابلة حول الموضوعات التالية :

- بيانات أساسية وتشمل الاسم ، محل الميلاد ، السن ، المستوى التعليمى ، الحالة الاجتماعية ، اسم الجمعية التابع لها ، وصفته داخل الهيكل الوظيفى للجمعية ، عدد أعضاء مجلس الإدارة أهم الأهداف والأنشطة وفق ما ورد فى لوائح الجمعيات وفروع الجمعية إن وجد.
- أهم الأنشطة والبرامج والمشروعات التى تنفذها الجمعية والآليات المحددة لذلك.
- مردود المشروعات والأنشطة والبرامج ومدى فاعلية الدور الإنمائى لجمعية رجال العمال فى تنمية المجتمع المحلى فى محافظات الصعيد.
- أهم المشروعات والخطط والأنشطة المقدمة لزيادة فاعلية الدور الإنمائى لجمعية رجال العمال بما يتلاءم مع الواقع المجتمعى لمحافظات الصعيد.
- أهم الصعوبات والمعوقات التى تواجه الجمعية فى تنمية مجتمعات الصعيد.
- أهم المقترحات لتفعيل دور المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى فى التنمية.

ولقد هدف التنوع فى استخدام وسائل جمع البيانات والمعلومات إلى إحكام العلاقة بين جانبى الدراسة النظرى والميدانى من جهة ، والكمى والكيفى من جهة أخرى وصولاً لأكبر قدر ممكن من الدقة فى استجلاء الحقيقة للدور الإنمائى للجمعيات الأهلية للمجتمعات المحلية فى محافظة الصعيد من عدمه.

صدق الأداء تم تحكيم الاستمارة من قبل أساتذة علم الاجتماع فى الجامعات المصرية ، وقد أسفرت نتائج التحكيم عن اتفاق مرضى بين المحكمين عن صلاحية الاستبيان ، وبناء على ذلك أعيد النظر فيها فى ضوء ملاحظات المحكمين مع استبعاد غير المناسب وقد أسفرت التعديلات عن الآتى :

إضافة بعض الخيارات على بعض الأسئلة ، وإضافة بعض الأسئلة لخدمة أهداف الدراسة وحذف بعض الخيارات البعيدة عن أهداف الدراسة وكذلك إضافة بعض الأسئلة لتأكيد هدف الدراسة وجاءت النتائج لتؤكد ارتفاع درجة ثبات (98%) وصدق أسئلة صحيفة الاستبيان وكذلك دليل دراسة الحالة وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة فى صورتها النهائية.

3- دراسة الحالة Case Study:

وقد استخدمت الباحثة منهج وأداة دراسة الحالة للتعمق فى موضوع الدراسة ، عن طريق إجراء دراسة متعمقة لبعض أنشطة الجمعيات الأهلية التى تساهم فى مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وذلك للتعرف على الدور الإنمائى لها وتحديد أهم وأنشط وأكبر البرامج والمشروعات والأنشطة المقدمة من جمعية رجال العمال إلى الأفراد فى المجتمع ، مع تحديد المعوقات والصعوبات التى تعوق القيام بهذا الدور.

4- الرجوع إلى الإحصاءات الرسمية والسجلات

من خلال الرجوع للإحصائيات تم تحديد المؤسسات الأهلية العاملة والنشطة فى مجال التنمية فى محافظات الصعيد ن وكما تم تحديد المستفيدين من خدمات الجمعية وأيضاً تحديد عدد المشروعات والأنشطة والبرامج المقدمة من جمعية رجال العمال ، بالإضافة إلى تحديد أعضاء مجالس الإدارة والعاملين ، وهذه الإحصاءات تم الحصول عليها من وزارة التضامن الاجتماعى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وكذلك سجلات جمعية رجال الأعمال.

سادساً : أساليب التحليل ومعالجة البيانات الميدانية :

نظراً لأن الدراسة إعتمدت بشكل أساسى على المقابلات المفتوحة ودراسة الحالة على عينة من رؤساء مجالس الإدارة والأعضاء والعاملين بالجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التنمية وانطلاقاً من القضايا الرئيسية والفرعية التى يتضمنها دليل دراسة الحالة فإن الباحثة قد اعتمدت على

التحليل الكمى:

اعتمدت الدراسة على التحليل الكمى للبيانات الناتجة عن التحليل الإحصائى للاستبيان التى طبقت على عينة بلغت 225 مفردة ، وقد اشتملت خطة التحليل الإحصائى على تحليل البيانات باستخدام الحاسب الآلي وتم فرز البيانات باستخدام برنامج الأكسل (Excel) ثم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) وذلك لحساب قيمة التباين بين المتوسطات باستخدام المربع اللاتينى كا2 وحساب قيمة المعنوية لها عند دلالة 0.05 ، وقد تم وصف كل ما يتعلق بالجمعيات الأهلية بإحصائيات رقمية من خلال البيانات التى تم الحصول عليها من سجلات الجمعية بالإضافة إلى المادة الميدانية المتمثلة فى المسح الاجتماعى عن طريق استمارة الاستبيان ودراسة الحالة.

التحليل الكيفى :

بالإضافة إلى التحليل الكمى تم استخدام التحليل الكيفى فى تحليل دليل دراسة الحالة لأعضاء مجلس الإدارة والمستشارين والعاملين بالجهاز الإدارى للجمعيات الأهلية وقد تم تحليل البيانات التى تم جمعها عن طريق المقابلة المفتوحة مع جميع الحالات فى الجمعية ، إذ كان الغرض من هذا النوع من التحليل هو التأكد من البيانات الكمية وقد قامت الباحث بعرض البيانات الكمية ثم تدعيمها بالتحليل الكيفى لها.

سابعاً : خطة تفسير البيانات:

تهدف الدراسة الراهنة إلى محاولة تفسير البيانات الإمبريقية فى إطارها العام لتوضيح الدلالات الاجتماعية لهذه البيانات ، لذا فقد اعتمدت الباحثة على نوعين من التفسير هما:

1- التفسير البنائى : الذى يستهدف ربط البيانات الإمبريقية بسياق بنائى أشمل ، حيث حاولت الباحثة الربط بين الظواهر الجزئية للمادة الإمبريقية الخاصة بوضعية الجمعيات الأهلية ودورها الإنمائى فى المجتمع عامة والمجتمع الصعيدى على وجه الخصوص ، وبين طبيعة التغيرات التى طرأت على المجتمعات بعد تنفيذ هذه المشروعات والأنشطة والبرامج.

2- التفسير فى ضوء النظرية : حيث سعت الباحثة نحو الربط بين المنطلقات النظرية للدراسة ، واستخدامها فى تفسير البيانات الإمبريقية.

ثامناً : صعوبات الدراسة

تمثلت صعوبات الدراسات فى :

1) صعوبة الوصول إلى المبحوثين وتوضيح مشكلة البحث لهم وإقناعهم بأهمية هذه الدراسة وخاصة أن نسبة كبيرة منهم أبدت عدم الاقتناع بجدية البحث العلمى وأهميته.

2) تخوف أعضاء الجمعيات الأهلية والعاملين بها من إعطاء معلومات وبيانات عن أعمالهم ومشروعاتهم وخدماتهم سواء من ناحية الميزانية أو عدد المستفيدين ومصادر التمويل وكل ما يتعلق بالعقبات والتحديات وذلك تحسباً للمساءلة القانونية حيناً ، ومن المدراء والمسئولون أحياناً أخرى.

3) صعوبة المقابلة مع المديرين فى كثير من الأحيان لما لديهم من مهام وأعمال واجتماعيات ومقابلات ، وفى أحيان أخرى لعدم حصولهم على حافز إضافى مقابل مساعدتنا فى الانتهاء من هذه الدراسة.

4) تردد بعض المبحوثات فى الإجابة على صحيفة الاستبيان أحياناً لتخوفها من العاملين بالجمعية ورد أفعالهم تجاه المبحوثين ، ولكنهم فى النهاية وبعد الإقناع بعدم تدخل أعضاء الجمعية والعاملين فى إجاباتهم وعدم إطلاع أحد منهم على هذه الاستمارة وسريتها التامة قاموا بالإجابة عليها بعد إلحاح الباحثة ، وإقناع المبحوثين بأهمية هذه الدراسة وحتى يحصلوا على خدمة أفضل وحتى تتمكن الجمعية من مواجهة وتذليل كافة الصعوبات والتحديات التى تواجه المستفيدين فى الحصول على أفضل خدمة ممكنة من الجمعيات الأهلية فى المستقبل.

تاسعاً : خصائص مفردات الدراسة :

1) النـــــوع

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع

النـــــوع	ك	ن
ذكر	66	%29.33
أنثى	159	%70.67
الإجمالـــــى	225	%100

يوضح الجدول السابق أن عينة الدراسة من الذكور بلغت نسبة 29.33% من إجمالى العينة وهـــى نسبة ضئيلة بالمقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت نسبتهن 70.67% ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة المرأة المعيلة فى محافظات الصعيد ، هذا إلى جانب أن كثيراً من الذكور يفضلون أن تكون القروض بأسماء الإناث نظراً لعملهم سواء كان العمل مؤقتا أو ثابتاً وعدم عمل المرأة من جانب آخر.

2) السـن

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للسن

السـن	ك	ن
أقل من 20 عام	22	%9.78
من 20-30 عام	91	%40.44
من 30-40 عام	65	%28.89
من 40 عام فأكثر	47	%20.89
الإجمالـي	225	%100

يتضح لنا من بيانات الجدول السابق أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة تقع بين الفئة العمرية من (20-30) نسبة حيث بلغت النسبة 40.44% ، تليها نسبة 28.89% للفئة العمرية ما بين (30-40 سنة) ، أما الفئة العمرية من (40 هاماً فأكثر) فبلغت نسبة 21.89% ، وأخيراً جاءت نسبة 9.78% للفئة العمرية أقل من 20 عاماً.

3) المستوى التعليمى

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمى

المستوى التعليمى	ك	٪
أمى	66	29.33
ابتدائية	8	3.55
إعدادية	17	7.55
تعليم متوسط	83	36.89
تعليم جامعى	25	11.11
الدراسات العليا	26	11.55
الإجمالـي	225	100

يشير الجدول السابق إلى أن الثقل النسبى للعينة يتضح فى التعليم المتوسط حيث بلغت النسبة 36.89% ، فى حين بلغت نسبة الأميين 29.33% ، تليها نسبة 11% لكل من التعليم الجامعى والدراسات العليا ، ثم جاءت نسبة 7.55% للتعليم الإعدادى ، تليها نسبة 3.55% للتعليم الابتدائى.

ويتضح لنا من بيانات الجدول السابق أن عينة الدراسة قد اشتملت على كافة فئات التعليم تقريباً بدءً من فئة الأميين وحتى فئة الدراسات العليا ، ومن الواضح لنا أن فئة التعليم المتوسط هى الأكثر إقبالاً على مشروعات وأنشطة الجمعية ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن فرص العمل تكاد تكون معدومة بالنسبة لهم ، فيلجأون إلى الأعمال الحرة والمشروعات متناهية الصغر حتى تضمن لهم دخل ثابت ومستمر.

4) الحالة الاجتماعية

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية

المستوى التعليمى	ك	٪
أعزب	53	23.56
متزوج	137	6.89
مطلق	11	4.89
أرمل	24	10.67
الإجمالـــى	225	100

من قراءة الجدول السابق يتأكد لنا أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين ويشكلون نسبة 60.89% من إجمالى العينة ، ويليها فئة غير المتزوجين بنسبة 23.56% ، ثم جاءت نسبة 10.67% للأرامل ، وأخيراً نسبة 4.89% للمطلقين.

وهو ما يشير إلى أن المتزوجين يكونون أكثر احتياجاً من الفئات الأخيرة نظراً للأعباء الأسرية وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع السعار وكثرة الإنجاب التى تشتهر به محافظات الصعيد ، هذا إلى جانب الفقر المدقع التى تتصف به معظم محافظات الصعيد.

5) المهنـــــة

جدول رقم (6)
توزيع عينة الدراسة وفقاً للمهنة

المهنـــة	ك	٪
لا توجد	15	6.67
فى القطاع الحكومى	19	8.45
فى القطاع الخاص	41	18.22
أعمال حرة	51	66.66
أخرى تذكر	-	-
الإجمالـــى	225	%100

يتضح لما من بيانات الجدول السابق توزيع أفراد العينة حسب المهنة ، حيث تشير نسبة 66.66% إلى أعمال الحرة وهى تتمثل فى (البقالة – الخياطة – بيع الملابس – بيع أجهزة كهربائية – بيع خضر .. وغيرها) كلها مشروعات صغيرة ، وتليها نسبة 18.22% يعملون فى القطاع الخاص ، ثم جاءت نسبة 8.45% للعاملين فى القطاع الحكومى وأخيراً نسبة 6.76% للعاملين فى أعمال الزراعة والصناعة ، وهذا يدل على أن جميع الفئات فى المجتمع من مختلف القطاعات (عام – خاص – حر) يستفيدون من خدمات ومشروعات وأنشطة جمعية رجال الأعمال.

6) محل الإقامة

جدول رقم (7)
توزيع عينة الدراسة وفقاً لمحل الإقامة

محل الإقامة	ك	٪
حضر	65	28.89
ريف	160	71.11
الإجمالـــى	225	100

يتضح لنا من الجدول السابق أن نسبة من يسكنون الريف أكثر من سكنى الحضر ، حيث تشير نسبة 71.11% فى الريف ، فى حين نجد نسبة 28.89% يكنون الحضر.

هذا يشير إلى أن سكان الريف هم الأكثر فقراً واحتياجاً من أبناء الحضر ، وهذا يرجع إلى عوامل الأمية والجهل والتخلف وطبيعة العادات والتقاليد الخاصة بريف الصعيد.

7) الدخل الشهرى

جدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للدخل الشهرى

الدخل الشهرى	ك	٪
من 10-200 جنيه	76	33.78
من 200-400جنيه	69	30.67
من 400-600جنيه	53	23.65
من 600 جنيه فأكثر	27	12
الإجمالـــــى	225	100

يشير الجدول السابق إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً للدخل الشهرى ، حيث نجد أن نسبة 33.78% يحصلون على دخل شهرى يتراوح ما بين 100 – 200 جنيه ، تليها من يحصلون علـى دخـل شـهرى يتراوح ما بين 200 – 400 جنيه بنسبة 30.76% ، ثم جاءت نسبة 23.65% مما يحصلون على دخـل شهرى يتراوح ما بين 400 – 600 جنيه ، وأخيراً جاءت نسبة 12% من أفراد العينة يحصلون على 600 جنيه فأكثر.

وبناءً على ذلك نجد أن الفئة ذات الدخل المنخفض هى أكثر الفئات معاناة من الظروف الاقتصادية المعاصرة ، ومن ثم فهم عادة ما يلجئون إلى الجمعيات الأهلية للاستفادة من خدماتها ، فى نفـس الوقـت الذى تكون الفئة الأخيرة ذات الدخل المرتفع أقل استفادة من الجمعيات الأهلية لوجود دخل ثابـت يعتمـد عليه.

أولاً : الوصف الكمى لخصائص العينة :

1) السـنـ

جدول رقم (58)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للسن

السـن	ك	٪
من 30-40 سنة	5	%41.66
من 45 – 50 سنة	3	%25
من 55-60 سنة	2	%16.66
من 65 فأكثر	2	16.66
الإجمالـى	12	%100

يتضح من الجدول السابق أن معظم مفردات العينة تقع فى الفئة العمرية من (30-40) فقد مثلت نسبة 41.66% من عينة الدراسة أما الفئة العمرية من (45-50) جاءت بنسبة 25 % من عينة الدراسة ، يلى الفئة العمرية من (55-60سنة) بنسبة 16.66% وكذلك الفئة العمرية من (65فأكثر).

ومن خلال المقابلات لاحظت الباحثة أن جميع أفراد العينة من الذكور لطبيعة العمل التى تتطلب المرور على الفروع فى القرى والنجوع والمحافظات ومتابعتهم باستمرار .. والسفر المستمر مما جعل هذه النوعية من العمل تقتصر على الرجال فى جمعية رجال العمال بأسيوط وفروعها فى المحافظات.

2) محل الميلاد

جدول رقم (59)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لمحل الميلاد

محل الميلاد	ك	٪
محافظة المنيا	3	%25
محافظة أسيوط	5	%41.66
محافظة سوهاج	4	%33.33
الإجمالـى	12	%100

يتضح من الجدول السابق أن معظم مفردات عينة الدراسة بنسبة (41.66%) محل الميلاد محافظة أسيوط يلى ذلك محافظة سوهاج بنسبة (33.33%) ، ثم تأتى فى المرتبة التالية محافظة المنيا بنسبة (25%).

3) المستوى التعليمى

جدول رقم (60)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمى

المؤهل التعليمى	ك	%
متوسط	-	-
عالى	11	%91.66
دراسات عليا	1	%8.33
الإجمالى	12	%100

يوضح الجدل السابق أن جميع أفراد العينة حاصلون على مؤهل عالى جامعى.

- النسبة العليا منهم حاصلة على بكالوريوس وليسانس وذلك بنسبة (91.66%) من عينة الدراسة أما بالنسبة للحاصلين على الدراسات العليا جاءت نسبتهم 8.33%.
- وهذا يوضح أن المسؤلين عن المناصب العليا فى الإدارة حاصلون على تعليم عالى بما يؤهلهم للتدريب والإشراف والاهتمام بقضايا العصر من الجهل والأمية والدعوة إلى التعليم وخاصة فى مجتمعات الصعيد التى كثيراً ما عانت من الجهل والأمية بما يجعلهم يساهمون فى التمسك بضرورة التعليم وأهميته فى إحداث التنمية فى مجتمعات الصعيد.

4) الحالة الاجتماعية

جدول رقم (61)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	٪
متزوج	11	%91.66
أعزب	1	%8.33
الإجمالـــــى	12	%100

أما عن الحالة الاجتماعية لمفردات العينة فكانت نسبة 91.66% متزوجين ، فى حين كانت نـــسبة 8.33% أعزب لم يتزوج بعد.

5) عدد سنوات العمل بالجمعية

جدول رقم (62)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات العمل بالجمعية

سنوات العمل	ك	٪
من 3 – 5 سنوات	7	58.33
من 5 –10 سنوات	5	41.66
10 – 15 فأكثر	–	–
الإجمالـــــى	12	%100

تشير بيانات هذا الجدول إلى سنوات عمل أفراد العينة فى جمعية رجـــال الأعمـــال فنجـــد نـــسبة 58.33% من أفراد العينة يعملون لمدة 5 سنوات فى الجمعية ، فى حين نجد نسبة 41.66% يعملون لمدة أكثر من 5 سنوات وهم المستشارون فى محافظة أسيوط – أما بالنسبة لمديرى المشروعات فهم منذ بـــدء المشروعات فى كل محافظة.

ثانياً : أهم النشطة والبرامج والمشروعات التى تنفيذها الجمعية والآليات المحددة لذلك:

وبإجماع أفراد العينة على أهم المشروعات والأنشطة والبرامج الفاعلة داخل الجمعية والنشطة كانت كالتالى:-

1- مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية ن وهو يهدف إلى توفير التمويل اللازم لتطوير وتحديث المنشآت الصغيرة والحرفية وزيادة قدرتها الاستيعابية.

2- مشروع بشاير الخير الذى يهدف على تقديم قروض ميسرة لتنفيذ مشروعات متناهية الصغر مدرة للدخل خاصة للفقيرات والمعيلات لأسر.

3- مشروع تنمية المنشآت الصحية بهدف تنمية المنشآت الطبية فى صعيد مصر ونشر الخدمات الطبي والوصول إلى المناطق المحرومة بتمويل إجمالى قدرة 114 مليون جنيه مصرى ، ونحو 576 مشروعاً.

4- مشروع المجمع الصناعى بتنفيذ 61 مصنع كاملة البينية الأساسية لمواصفات القياسية للمجتمعات الصناعية ، كما تم تشغيل 9 مصانع تشغيلاً فعلياً ،تبلغ تكلفة استثمارات المجمع الحالية والمستقبلية 100 مليون جنيه.

5- مشروع التنمية الزراعية ، إذ نجحت الجمعية فى استصلاح واستزراع مساحة 3 آلاف فدان ، حيث بلغت استثمارات المشروع حوالى 45 مليون جنيهاً ووفرت حوالى 5000 فرصة عمل رائعة ومؤقتة.

6- مشروع القرية الداجنة ويستهدف المشروع المرأة المعيلة للأسر فى المناطق الريفية والعشوائية ، حيث بلغت المستهدفات من هذا المشروع نحو 5058 أسرة.

7- مشروع التنمية المجتمعية للشباب المهمش بالتعاون مع اليونسكو ويهدف المشروع إلى تنمية مهارات اقتصادية واجتماعية وحياتية للشباب المهمش ، وإتاحة فرص عمل لعدد 120 من الشباب

المهمش ، إلى جانب تنمية المهارات الحرفة والمهنية للشباب ، بالإضافة إلى التنمية المجتمعية لعدد 3 قرى وأحياء.

8- مشروع الدعم المؤسسى والفنى للمؤسسات غير الحكومية من خلاله ستة محاور هم (صحة المرأة – تعليم المرأة – العنف ضد المرأة – الطفلة – المساواة أمام القانون – النساء المعيلات للأسر).

9- برامج المعلومات والاتصالات وهى تشمل برنامج تدريب شبان الخريجين على البرمجة ، كما تم تخريج عدد 520 شاباً وتدريبهم على مهارات البرمجة والمعلومات.

10- برامج التنمية البشرية وهى لجهاز العاملين والمستفيدين مشروعات الجمعية بهدف الارتقاء بهم مهارياً وفنياً.

11- الأنشطة الثقافية جاء اهتمام الجمعية بالأنشطة الثقافية باعتبارها المحور الثالث من محاور التنمية وقد اشتملت البرامج على تنظيم الندوات والمؤتمرات الدينية وورش العمل لبحث مشكلات المجتمع ومعرض الكتاب ، والاهتمام بأندية الشباب ، واهتماماته والمسابقات الفنية.

12- الأنشطة الاجتماعية والإنسانية حرصت الجمعية على الجانب الخدمى والرعائى إذا وفرت المساعدات للفئات المهمشة والفقيرة والمحتاجة فى المجتمع كالمرضى وطلاب العلم والأيتام وقاطنى مساكن الإيواء وتلاميذ المدارس وغيرهم.

13- هذا إلى جانب تنفيذ حزمة من برامج التنمية الشاملة فى المحاور الصحية والقانونية والتعليمية والبيئية والتى بلغ عدد المستفيدين منها حوالى 410000 مستفيدة بإجمالى المبالغ التى تم ضخها فى هذه البرامج قدرت بنحو 112 مليون تقريباً.

هذا بالنسبة لأهم وأكبر المشروعات الفاعلة للجمعية أما بالنسبة للآليات المحددة لاختيار المشروعات والبرامج والأنشطة التى تقدمها جمعية رجال الأعمال أجملتها الباحثة فى :-

1- دراسة واقعية لاحتياجات المجتمع المحلى وأفراده فى ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وترجمة هذا فى خطط الجمعية فى المستقبل.

2- دراسة احتياجات مجتمعات الصعيد خاصة القرى والنجوع من متطلبات حياتية هامة تتطلب الوفاء بها.

3- العمل على حل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملحة والمترتبة على التغيرات المعاصرة ولمعالجة للفقر المدقع التى تتصف به محافظات الصعيد.

4- مشاركة الدولة فى دفع عجلة التنمية والتنمية البشرية خاصة فى محافظة الصعيد.

حيث كان الإجماع على أهم وأكبر وأنشط مشروعات جمعية رجال الأعمال كما أشار بذلك أفراد العينة على مشروعين هما:

1- مشروع بشائر الخير بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ن أو برنامج إقراض الفئات الأكثر احتياجاً.

2- مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

دليل تطور عمل الجمعية والعوامل التى أدت إلى هذا التطور:

تشير أفراد العينة على أن هناك تطوراً واضحاً فى عمل الجمعية عن السنوات السابقة ودليلهم على ذلك :

1- زيادة عدد المستفيدين ففى سنة 2004م كان عدد المستفيدين 52585 والمبالغ المنصرفة 11.44.4560 وبحلول عام 2008م بلغ عدد المستفيدين 319402 وإجمالى المبالغ المنصرفة بلغ 16.998.650 جنيه مصرى.

2- زيادة فى الجهاز الإدارى للجمعية ففى سنة 2003م كان عددهم ما بين 400 – 500 موظف وموظفة ومستشارين .. وغيرهم ، وبحلول عام 2008م بلغ عدد الجهاز الوظيفى حوالى 7400 موظفاً بالإضافة إلى عدد 46 استشارياً.

3- زيادة فى عدد الفروع والمكاتب إذ بلغ 107 فرعاً و50 مكاتب فى مختلف المحافظات سواء كان فى الوجه البحرى أو فى الوجه القبلى.

4- تنوع أنشطة وبرامج ومشروعات الجمعية لتشمل كافة النواحى الاجتماعيـــة والاقتـــصادية والـــصحية والثقافية والتعليمية والبيئية.

5- زيادة حجم المشروعات والنشطة والبرامج المقدمة للأفراد فى المجتمع مع اســـتمرارها نظـــراً لإقبـــال المستفيدين عليها.

أما بالنسبة للعوامل التى أدت إلى هذا ور فى أنشطة وبرامج ومشروعات وخدمات الجمعية حسب وجهة نظر أفراد العينة أجملتها الباحثة فيما يلى :-

1- التدريب المستمر لجميع العاملين للجمعية وتطوير أساليب الإدارة ومن أهم ما لوحظ أثناء المقابلة مع أفراد العينة أن هناك تدريباً مستمراً لهم على أحداث المتغيـــرات أو المـــستجدات المعاصـــرة ، هـــذا بالإضافة إلى تدريبهم قبل استلام العمل ، وهذا يوضح حرص الجمعية ورؤسائها على تقديم العاملين بها وتنمية قدراتهم باستمرار.

2- ثقة المواطنين فى الجمعية ومصداقيتها فى تقديم الخدمات والأنشطة للأفراد.

3- وجود مشروعات متنوعة وحديثة ومختلفة تناسب كافة فئات الشعب.

4- دراسة واقع المجتمع واحتياجاته فى ظل الظروف الراهنة والعمل على حل مشكلات المجتمع وفقاً لما هو متاح لدى الجمعية من إمكانيات.

5- الشفافية والوضوح فى عرض المشروعات والأنشطة والبرامج لأفراد المجتمع.

6- التوعية للمستفيدين عن طريق ورش العمل والندوات واللقاءات والبرامج الإرشادية لهم.

7- الاهتمام بمنظور التنمية البشرية ، وكذلك التوظيف الأمثل لمصادر التمويل وهى فى الغالب من هيئات دولية وبنوك وهيئات إقليمية فى مجالات متعددة.

8- كما أشار أفراد العينة إلى مشاركة جمعية رجال العمال بالأبحاث والدراسات فى المؤتمرات والجامعات والهيئات العلمية وعقد بروتوكولات تعاون وتبادل خبرات بين الجمعية والمنظمات الحكوميـــة علـــى المستوى المحلى وبين الجمعية والجامعات وغيرها من الهيئات.

مصادر التمويل :

وبالرجوع إلى آراء أفراد العينة نجد أن الجمعية تعتمد على أربعة مصادر رئيسة للتمويل نوجزها فيما يلى :-

1) المصدر الرئيسى للتمويل يتمثيل فى التمويل الأجنبى للمشروعات الحيوية والكبيرة والهامة والمؤثرة مثل :

- مشروع بشاير الخير بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة ضمان مخاطر الائتمان وغيرها من المشروعات والأنشطة الفاعلية والنشطة.

2) كما أن الجمعية تتعاون فى تمويل مشروعاتها مع عدد من البنوك الوطنية والمؤسسات المالية المختلفة مثل البنك الأهلى ، بك مصر والقاهرة والإسكندرية وغيرها.

3) هذا إلى جانب التعاون والشركة بين الجمعية والمنظمات الدولية والإقليمية ، مثل (اليونيسيف – اليونسكو – الوكالة الكندية – ومؤسسة التعليم الدولى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT..وغيرها).

4) كل هذا بالإضافة إلى البند الرئيسى لتمويل الجمعية شأنها شأن مثيلاتها وهو التبرعات ، بالإضافة إلى العائد من القروض والحفلات والمعارض ، هذا إلى جانب النشطة التسويقية لمنتجات الشباب.

ثالثاً : مردود المشروعات والأنشطة والبرامج على المجتمع وأفراده :

لقد أشار أغلب أفراد العينة على أن الجمعيات الأهلية أصبحت تقوم بدور نشط عن ذى قبل ، وأنها تقدم مشروعات وأنشطة فعالة ونشطة فى الوقت الراهن ويرجع السبب فى ذلك إلى تراجع وانسحاب الدولة من تقديم الخدمات التى كانت تقدمها للأفراد فى سابق عهدها ، إلى جانب قيام المؤسسات الأهلية بتقديم أنشطة وخدمات بديلة عن أنشطة الدولة وبكفاءة أكبر ، هذا إلى جانب امتلاك هذه المؤسسات لإمكانيات لا

تملكها الدولة فى الوقت الراهن ، بالإضافة إلى سهولة إجراءات الحصول على الخدمات من الجمعيات الأهلية عن الهيئات الحكومية.

أما فى المجالات التى يجب أن يتوسع فيها الجمعيات الأهلية فى الوقت الراهن من وجهة نظرهم فتمثلت فى :

1- يجب أن تهتم بالنواحى التنموية مع إضافة جزء خدمى يضمن استمرار العمل الرعائى.

2- فى حين نجد بعض أفراد العينة تؤكد على ضرورة الاهتمام بمشكلات الشباب أكثر فيما يخصه من مشاكل البطالة ، السكن ، تأخر سن الزواج ، الانحراف .. وغيرها ، هذا إلى جانب الاهتمام بمشكلة أطفال الشوارع ومع المطالبة بإيجاد حلول جذرية لهذه المشكلات بالتعاون مع الهيئات الحكومية المهتمة بهذه النوعية من المشكلات الاجتماعية الخطيرة على المجتمع بأسره أى إيجاد نوع من الشراكة والتعاون والتنسيق فيما بينهم.

3- محاولة إشباع بعض احتياجات المواطنين التى تعجز الحكومة عن إشباعها وخاصة الفئات الأكثر احتياجاً فى المجتمع.

4- الاهتمام بمحو أمية المرأة فى الوجه القبلى ، مع زيادة الاهتمام بنشر (الوعى الكمبيوترى على حد تعبير المبحوث) فى محافظات الصعيد.

5- الاهتمام بتنمية محافظات الصعيد من الناحية الثقافية أى المقصود محاولة تغيير وتعديل بعض العادات والتقاليد القديمة التى لا تتناسب مع متطلبات العصر وما جد من مستحدثات حتى نجد للتنمية طريقاً على التقدم والتطور والتأثير فى مجتمع الصعيد ومن ثم أفراده.

كما تشير الآراء حول العائد أو الفائدة على الجمعية من المشروعات والأنشطة والبرامج والخدمات ، فهناك فائدتين إحداهما تعود على الجمعية نفسها وأخرى تعود على المجتمع وأفراده.

أولاً : الفوائد العائدة على المجتمع وأفراده وتتمثل فى :

1) تنوع المشروعات والأنشطة والبرامج المقدمة من الجمعية للأفراد والتى تهدف إلى تنميتهم اجتماعياً واقتصادياً فعلى سبيل المثال وليس على سبيل الحصر مشروع تصدير الحاصلات الزراعية إذا تشير إحصائيات هذا المشروع المقدم فى محافظات بنى سويف والمنيا والفيوم وسوهاج إلى إجمالى المستفيدين 573 وإجمالى عدد الأفدنة 1417 فداناً ، وإجمالى المبالغ المنصرفة 2.830.550 جنيه مصرى.

2) برنامج تأهيل شباب الخرجين والذى تم تنفيذه فى محافظات أسيوط إذا بلغ عدد المستفيدين 2050 مستفيداً و 1800 مستفيداً فى المنيا ، والفيوم 1110 مستفيداً وفى بنى سويف 996 مستفيداً فإجمالى عدد 9739 مدرساً 596 دورة.

3) مشروع تنمية المنشآت الطبية وهو يهدف إلى تنمية المنشآت الطبية فى صعيد مصر ، حيث بلغ إجمالى المبالغ المنصرفة 165.753.640 جنيه مصرى.

4) المساهمة فى مشكلة البطالة بشكل مباشر : حيث استوعبت الجمعية للعمل داخلها 7400 كادر وظيفى من العاملين بالمشروعات والبرامج المختلفة وبشكل غير مباشر وذلك من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية والبرامج المختلفة والتى وفرت عشرات الآلاف من فرص العمل سواء كانت دائمة أو مؤقتة للشباب والمرأة.

5) العمل على تماسك أفراد المجتمع ومن ثم المجتمع من خلال التوعية بحقوق المواطنين ما عليهم وما لهم ، ومن خلال حل الكثير من المشاكل الاجتماعية والصحية الخاصة بالمرأة على وجه الخصوص ومن ذوى الفئات الخاصة والمهمشين ، كما تم استخراج الرقم القومى لعدد كبير من النساء فى مختلف القرى والنجوع.

6) المساهمة فى الحفاظ على البيئة من خلال برامج التوعية للمواطنين.

ثانياً : أما بالنسبة للفوائد العائدة على الجمعية نفسها:

فقد أجمع أفراد العينة على زيادة عدد المستفدين وزيادة عدد العاملين وتنوع المشروعات والأنشطة واستمرارها وانتشار الجمعية وزيادة فروعها فى مختلف المحافظات إلى جانب الابتكار والتنوع فى المشروعات المقدمة من قبل الجمعية للمستفيدين.

هذا إلى جانب خلق توعية عامة بأهمية مؤسسات المجتمع المدنى لكافة فئات المجتمع بالإضافة إلى خلق جيل جديد من رجال العمال وتعزيز المبادرات الفردية والتفكير الإبداعى مما يدفع فى النهاية بعجلة التنمية فى كافة نواحيها فى محافظات الصعيد.

فى حين أشار بعض أفراد العينة إلى أن العائد على الجمعية يتمثل فى زيادة مصادر التمويل من خلال العائد من المشروعات (القروض ن والمعارض ، والحفلات ... وغيرها) مما يؤدى إلى استمرار المشروعات وزيادة عدد المستفيدين منها ، كما يمكن للجمعية أيضاً الاستفادة من هذا العائد المادى فى إقامة مشروعات وأنشطة أخرى تلبية احتياجات المجتمع وأفراده الفعلية.

علاقة جمعية رجال الأعمال بالجمعيات الأهلية الأخرى:

طبيعة العلاقة بين جمعية رجال الأعمال وباقى مؤسسات المجتمع المدنى وكذلك العلاقة بينهما وبين الدولة.

أشارت عينة الدراسة إلى أن هناك علاقة بين الجمعية والجمعيات الأهلية الأخرى ، وهى علاقة تعاون وتنسيق وهو ما يدلل عليه وجود دعم مؤسسى لعدد 25 جمعية (مشاركة فى ما يعرف ببرنامج الدعم الفنى والبناء المؤسسى للجمعيات الأهلية) ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم مجموعة من برامج الدعم الفنى والمؤسسى للجمعيات وذلك لترسيخ مفهوم العمل الأهلى ورفع كفاءة العاملين بالجمعيات الأهلية ، وتقديم الدعم الفنى للجمعيات حتى تكون أكثر قدرة للقيام بدورها فى المجتمع ، بالإضافة إلى نشر فكر التشبيك بين الجمعيات الأصلية للعمل معاً واكتساب القدرة على تنفيذ مشروعات ممولة من الجهات والمؤسسات المانحة الدولية والإقليمية.

وكان من إنجازات هذا البرنامج تدريب عدد 85 جمعية أهلية بواقع 26 جمعية بمحافظة المنيا ، و27 جمعية بشمال سيناء و32 جمعية بمحافظة سوهاج.

التعاون بين جمعية رجال الأعمال والدولة وباقى مؤسسات المجتمع المدنى :

أما عن العلاقة بين الجمعية والدولة والمشروعات والأنشطة التى تشارك الجمعية فيها الدولة وباقى مؤسسات المجتمع المدنى ، تبين من إجابات المبحوثين أن علاقة الجمعية بالدولة هى علاقة تساند وتعاون معها وتكامل لما تبدؤه الدولة ، ويرجعون هذا إلى ضعف إمكانيات الدولة وعجزها عن سد احتياجات المواطنين ، كل ذلك دفع بجمعية رجال العمال على المساهمة والتعاون مع الدولة لسد هذا العجز والعمل على حل الكثير من المشكلات المترتبة على هذا العجز والتراجع والانسحاب من قبل الدولة.

وبالنسبة لباقى مؤسسات المجتمع المدنى أشار أفراد العينة إلى علاقة شراكة بين الجمعية والعديد من الجمعيات الأهلية والمراكز التخصصية والاتحادات والنقابات والأحزاب والنوادى الاجتماعية والرياضية والوزارات الرسمية والهيئات ومنها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر :

1- وزارة الصناعة والأوقاف والزراعة والتربية والتعليم والكهرباء والشباب والرياضة والتضامن الاجتماعى والاتصالات والمعلومات والرى .. وغيرهم.
2- مركز قضايا المرأة ، الاتحاد النوعى لجمعيات التنمية الاقتصادية .. وغيرها.
3- الجامعات المصرية بالمنيا وأسيوط وسوهاج ، وأكاديمية البحث العلمى.
4- بالإضافة إلى نماذج الشراكة والتعاون على المستوى الدولى والإقليمى.

أما أهم المشروعات والأنشطة التى تشارك فيها الجمعية مع الدولة فى مؤسسات المجتمع المدنى لتنمية المجتمع كانت تتمثل فى :

أ) مشاركة الجمعية مع الدولة فى مشروعات تنموية منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر:
- تطوير العشوائيات.
- مساعدة المرأة المهمشة والفقيرة وخاصة الأرملة والمعيلة وذوى الاحتياجات الخاصة.

- مساعدة الأسر الفقيرة.
- مساعدة الخريجين من الشباب وذلك بإيجاد عمل لهم سواء كان عملاً مؤقتاً أو دائماً عن طريق الجمعية (التعيين – المشروعات الصغيرة .. وغيرها).

ب) أما عن مشاركة الجمعية لمؤسسات المجتمع المدنى فتمثلت فى :-

- تمويل مشروعات وإقامة مشروعات صناعية وتجارية وخدمية كبيرة.
- تبادل خبرات استشارية وفنية وإدارية.
- عمل برامج تدريبية ثقافية للعاملين بالجمعيات الأهلية والهيئات الحكومية.
- القيام بأنشطة ومشروعات مشتركة من خلال دعم مالى أو مؤسسى.

وعن المساواة بين جميع الفروع فى جميع المحافظات والجمعية المركزية بأسيوط :

فتشير أفراد العينة ما بين الإيجاب والرفض ، فنجد نسبة 80% من أفراد العينة تؤكد بأن هناك مساواة فى التوزيع سواء توزيع المشروعات والبرامج والأنشطة أو فى مصادر التمويل .. وغيرها ، وفى حين نجد نسبة 20% يرون أن هناك عدم مساواة فى التوزيع بين الجمعيات فى مختلف الفروع ، ويرجعون السبب على طبيعة المكان وإقبال المستفيدين وحجم الجمعية فهناك ميزانية ودراسات واقعية على طبية المكان واحتياجات الأفراد ومدى إقبالهم على المشروعات والأنشطة المقدمة من الجمعية ومدى ملاءمة هذه المشروعات لجمعيات دون غيرها ، ويرون أنه لابد من وجود شبكة قوية من الاتصالات والمعلومات بين الجمعية المركزية وجميع فروعها ، وبين الجمعية والجمعيات الأخرى فى مختلف المحافظات.

هذا إلى جانب وجود جهاز إدارى قوى ومتفاهم لأهم احتياجات المجتمع وأفراده فى الوقت الحاضر وفى ظل الظروف الراهنة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة إلى جانب ضرورة عدم وجود تضارب فى المشروعات المقدمة من الجمعيات وعدم محاربتهم لبعضهم البعض ، كل ذلك كان من أهم احتياجات الجمعيات الأهلية لتحقيق التعاون والتنسيق فيما بينهم لمواجهة احتياجات أفراد المجتمع من

4- صعوبة وجود تعاون وتنسيق بين الجمعيات الأهلية وباقى مؤسسات المجتمع المدنى ، وعمل كل مؤسسة على حده دون الاستفادة من خدمات باقى المؤسسات فى المجتمع ، وأنها تتعامل معها على أنها منافس قوى لها فى إثبات من القوى ومن أكثر انتشاراً وتأثيراً من الآخر.

5- عدم فهم معنى التنمية من بعض الجهات الوظيفية والاقتصار على خدمات الجمعيات الخدمية أو الرعائية دون الاهتمام بالجانب التنموى.

6- فرض الدولة تشريعات وقوانين تعوق عمل الجمعيات الأهلية وفرض سيطرة بعض الجهات الإدارية على الجمعيات الأهلية.

7- عدم وجود شبكة اتصالات ومعلومات قوية تربط بين الجمعيات الأهلية بعضها البعض وباقى مؤسسات المجتمع المدنى ، وأن بدأت فى الآونة الأخيرة الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية فى إنشاء هذه الشبكة ولكنها لا توجد بصورة قوية وكافية بمعنى آخر لا تأخذ معنى الشبكة الكاملة.

وعن اعتقاد المبحوثين فى أن الجهود المبذولة من جانب الحكومة والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية والأهلية لمواجهة هذه المعوقات هل هى كافية وفعالة أم لا ؟.

كانت الإجابة بأنها جهود غير كافية وغير فعالة لمواجهة هذه المعوقات والصعوبات التى تقف حائلاً لإحداث التنمية فى كافة نواحيها فى المجتمع وخاصة فى ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة وفى ظل فشل وضعف الدولة وإمكانياتها فى تنمية المجتمع ، وفى مواجهة السياسات الاقتصادية الحديثة (الخصخصة والعولمة .. وغيرها) وعدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه أفراد المجتمع ، ومع تزايد عدد السكان وأعداد الفقراء والمهمشين فى المجتمع ومع ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية الخطيرة أمثال (البطالة – تأخر سن الزواج – أزمة السكن – العنف والجريمة .. وغيرها).

كل ما سبق هو دليلهم على عدم كفاية هذه الجهود لتفعيل عمل الجمعيات الأهلية لإحداث تنمية شاملة فى المجتمع وتنمية بشرية لأفراده.

1- محاولة سيطرة الجهاز الإدارى للدولة على الجمعيات.

2- مصادر التمويل وصعوبة الحصول عليها والشروط المقيدة للجمعية فى حالة الحصول على التمويل سواء كان من هيئات حكومية أو البنوك أو تمويل أجنبى.

3- المركزية الشديدة واحتكار السلطة.

4- البطئ فى التنفيذ وعدم المرونة.

5- وجود منافسة بين الجمعيات بعضها البعض ، ومحاربة الجمعيات لبعضها ومحاولة الإساءة إلى سمعة الجمعيات الأخرى لجذب المستفيدين إليها.

6- سوء اختيار الجهاز الوظيفى إذ يرى البعض أن الاختيار يتم عن طريق الواسطة والمحسوبية دون الرجوع إلى الخبرة بالإضافة على وجود العديد من الجمعيات يتكون الجهاز الوظيفى ومجلس الإدارة من عائلة واحدة أو من الأصدقاء والأقارب والجيران.

أما عن الصعوبات والمعوقات التى تواجه الجمعية فى الوصول إلى أكثر الفئات المحتاجة إلى خدماتها أجملتها الباحثة فى الآتى:

1) العادات والتقاليد الخاصة بالصعيد من التخوف من الإقبال على بعض مشروعات الجمعية مثل القروض خوفاً من عدم قدرتهم على السداد وكذلك تعرضهم للسجن وغيره من العقوبات القانونية لمثل هذه الحالات.

2) عدم وعى المستفيدين بخدمات الجمعية وخاصة خدمات التوعية والتنمية فهم لا يعرفون مثل هذه الخدمات من قبل.

3) بعد المسافة وصعوبة المواصلات بين المستفيدين ومكان الجمعية وخاصة سكان القرى والنجوع والمراكز.

4) تخوف بعض العملاء من التعامل مع الجمعيات الأهلية لارتباطهم الشديد بالهيئات الحكومية وهى تمثل لهم الصدق والأمانة باعتبارها هيئات حكومية موثوق بها.

8- الدفاع عن فئات مصالح الفئات المهمشة بالمجتمع أمثال أطفال الشوارع ، المرأة المعيلة والعمل على عدم استغلالهم.

9- النجاح فى تغير النظرة إلى الجمعيات الأهلية من جمعيات رعائية إلى جمعيات تنمية من جمعيات تقدم مساعدات مالية إلى جمعيات تقدم تنمية شاملة فى كافة النواحى لرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع وهى تنمية مستدامة ومستمرة.

وانطلاقاً مما سبق أفراد العينة إلى أن الرؤية المستقبلية لدور الجمعيات الأهلية فى المستقبل يكون أكبر وأكثر فاعلية فى ظل اهتمام الدولة بتفعيل دور هذه الجمعيات باعتبارها الشريك الأعظم فى التنمية ، وهى الأقدر على الوصول إلى أكثر الفئات المحتاجة فى المجتمع لما لها من إمكانيات مالية دفينة تجعلها القادرة على حل الكثير من المشكلات الراهنة دون غيرها.

كما كانت وجهة نظرهم بالنسبة لنوعية الجمعيات الأهلية المستقبلية كان الإجماع على جمعيات التنمية وليس الرعاية ، وأوضح المسئولون فى جمعية رجال العمال أن دور الجمعيات الأهلية فى المستقبل هو دور تنموى يهدف إلى خدمة المجتمع وتنميته اقتصادياً واجتماعياً ، والعمل على دفع مستوى معيشتهم وبالتالى يؤدى إلى حل الكثير من المشكلات المختلفة ، بالإضافة على مساعدة الدولة لتحقيق أعلى نسبة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية بهدف تنمية المجتمع واستقراره.

أما عن تصور المسئولين فى جمعية رجال الأعمال عن كيفية حل مشكلة التمويل فى المستقبل فجاءت آرائهم كالتالى:-

1- تخصص جزء من إيرادات صناديق الخدمات بالمحافظات لصالح الجمعيات الأهلية.

2- يمكن أن يخصص لها طابع بريد يباع ويلصق على طلب الخدمات ويخصص إيراده لصالح الجمعيات الأهلية.

3- زيادة دعم المشروعات من النقد الأجنبى (البحث عن تمويل دولى) بدون شرط تقيده.

4- القيام بأنشطة يكون لها عائد مادى.

1) ضرورة توعية أفراد المجتمع فى الصعيد بأهمية مؤسسات المجتمع المدنى فى إحداث التنمية المستدامة للمجتمع وأفراده لما تملكه من إمكانيات مالية وفنية إلى جانب سهولة الإجراءات والمرونة وسرعة الأداء فى حل الكثير من المشكلات لأنها تميز بالمرونة والدقة والسرعة فى التنفيذ.

2) تركيز الجمعيات الأهلية فى الآونة الأخيرة على التنمية وليس على تقديم خدمات ومساعدات مالية وخيرية للمحتاجين من أفراد المجتمع.

3) محاولة الوصول بالخدمات إلى أكثر الفئات المحتاجة (الأكثر فقراً) والمهمشين من أفراد المجتمع ، وهم الفئات الأولى بالرعاية والتنمية من الفئات المتوسطة فى المجتمع التى تحاول رفع مستواهم الاجتماعى والاقتصادى.

4) محاولة حل الكثير من المشكلات المعقدة مثل مشكلة البطالة ، والسكن ، والمشكلات التى تعجز الدولة عن حلها بمفردها دون مساعدة جميع مؤسسات المجتمع المدنى بالتعاون مع القطاع الخاص ، بمعنى آخر ضرورة الاهتمام بقضايا المجتمع الملحة التى تتطلب حلول جذرية وسريعة.

5) دعوة جميع الجمعيات الأهلية إلى التعاون والتكامل والتنسيق (التشبيك) فيما بينها فى تنفيذ العديد من المشروعات والأنشطة التى من شانها تنمية المجتمع المحلى ، حيث أن التكرار يؤدى إلى تفرقة جهود الجمعيات الأهلية فى التنمية ، أى الدعوة إلى تكوين شبكة تعمل تحت مظلتها جميع الجمعيات الأهلية بل جميع مؤسسات المجتمع المدنى لتحقيق معدل أسرع للتنمية فى المجتمع.

6) رعاية الدولة للجمعيات الأهلية ومحاولة تحقيق وحدة التشريعات والقوانين التى من شانها القضاء على مجهود هذه الجمعيات فى إحداث التنمية فى المجتمع المحلى ومحاولة توفير الدعم المالى والفنى وإزالة كافة المعوقات والصعوبات التى تقف حائلاً أمام هذه الجمعيات فى الحصول على هذا التمويل والدعم ، بمعنى آخر (زيادة الامتيازات الممنوحة بمؤسسات الأهلية).

7) توافر الشفافية والمحاسبية فى أعمال المؤسسات الأهلية حتى ينشئ جسر الثقة بين المؤسسات الأهلية والأفراد فى المجتمع.

اجتماعية – ثقافية – تعليمية – دينية – رياضية ترفيهية – خيرية .. وغيرها) وأن آليات اختيار هذه الخدمات والأنشطة والمشروعات ترجع إلى وجود جهاز إدارى قوى يتمثل فى مجلس إدارة الجمعية وهيئات المستشارين وهو فى الغالب من صفوة المجتمع (أطباء – محامين – رجال أعمال – أعضاء هيئة تدريس جامعين ... وغيرهم) وهم يحتلون مكانة اجتماعية عالية فى المجتمع ، هذا إلى جانب دراسة واقعية لاحتياجات أفراد المجتمع ومتطلباتهم الحياتية الملحة ووفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، بالإضافة إلى أن نضع فى الاعتبار بعض المتطلبات والشروط الخاصة بمصالحة الجمعية ووفقاً للبروتوكولات المبرمة بين الجمعية والبنوك والهيئات الأجنبية الممولة لكثير من المشاريع والأنشطة المقدمة لأفراد المجتمع من قبل الجمعية.

3) اتفقت آراء عينة الدراسة على أهم وأكبر وأنشط هذه المشروعات والتى تمثلت فى :-

أ) مشروع بشاير الخير.

ب) مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية.

4) وفيما يتعلق بالفئات المستفيدة من خدمات وأنشطة الجمعية كانت من وجهة نظر أفراد العينة هم الشباب والمرأة وخاصة المرأة المعيلة وهم فئة غالبة فى المجتمع الصعيدى نظراً لسفر أغلب الرجال فى الصعيد للعمل فى الخارج لسنوات طويلة ، وارتفاع نسبة الطلاق ووجود أرامل أيضاً.

كما أكد أفراد العينة على أن جمعية رجال الأعمال بمحافظات الصعيد تقوم بدور فعال فى تنمية المجتمع المحلى ودليلهم على ذلك :

1- إنشاء فروع عديدة فى محافظات أخرى فى الصعيد بلغ عددهم 107 فرعاً و57 مكتباً فى عدد 15 محافظة فى جمهورية مصر العربية.

2- زيادة عدد المستفيدين من المشاريع والأنشطة والخدمات عن العوام السابقة بنسبة 20%.

3- إنشاء مشاريع أخرى واستمرار المشروعات المقيمة لسنوات عديدة وهذا يؤكد على نجاحها ، مع تقديم خدمات وبرامج تشمل العديد من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والتى تتمشى مع متغيرات

- حل مشكلة البطالة عن طريق مباشر من خلال توافر الوظائف فى الجمعية ، وعن طريق غير مباشر عن طريق إقامة المشروعات وتمويلها.
- المساهمة فى التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد القومى من خلال تمويل العديد من المشروعات وإقامة العديد من المصانع والمشاريع القومية.
- المساهمة فى تنمية موارد الدولة من خلال مصادر التمويل الأجنبية وغيرها.
- المساهمة فى تطوير التكنولوجيا وتدريب الأيدى العاملة عليها.

هذا وقد أجمع أفراد العينة على أهم الصعوبات والمعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية عامة ، وجمعية رجال الأعمال على وجه الخصوص أمكن إيجازها فى :-

1- وجود تشريعات وقوانين مسيطرة على الجمعيات الأهلية.
2- العادات والتقاليد الخاصة بمجتمع الصعيد التى تتسم بالجمود.
3- عدم وجود وعى لأهمية مؤسسات المجتمع المدنى فى التنمية.
4- ثقة أفراد المجتمع فى الخدمات الحكومية أكثر من خدمات الجمعيات الأهلية.
5- مصادر التمويل وصعوبة الحصول عليها والقيود والشروط المقيدة للجمعيات.
6- وجود منافسة بين الجمعيات الأهلية بعضها البعض ومحاربة لبعضها.
7- المركزية الشديدة واحتكار السلطة.
8- عدم وجود تعاون وتكامل وتنسيق بين الجمعيات الأهلية فى تقديم المشروعات والأنشطة والخدمات ، مما يترتب عليها تكرار المشروعات وتعددها وبالتالى تصبح عديمة النفع للمجتمع وأفراده.

وعن آراء عينة الدراسة عما إن كانت الجهود المبذولة من جانب الدولة والهيئات الدولية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية فى عملية التنمية كافية أم لا ؟ ، كانت الإجابة لا فهى غير كافية والمطلوب المزيد من الجهود والحلول لتفعيل دورها فى التنمية فى المستقبل.

7- محاولة التركيز من جانب المؤسسات الأهلية على حل المشكلات الاجتماعية الملحة والتى تترتب على الظروف الاقتصادية الراهنة مثل مشكلة البطالة وأزمة السكن وأطفال الشوارع و الاهتمام بالبيئة وغيرها الكثير من المشكلات الخطيرة التى تهدد المجتمع وهى تتطلب حلولاً جذرية لها.

عاشراً : نتائج الدراسة:

إن الهدف الرئيسى من هذه الدراسة هو التعرف على الدور الإنمائى للمؤسسات غير الحكومية فى بعض محافظات الصعيد ، لأن هذه المحافظات ظلت تعانى من الفقر والتخلف والجهل والعادات والتقاليد الصامدة التى لا تسمح بالتغير والتطور ، كما نجدها أيضاً من أكثر المحافظات التى أثرت عليها التغيرات السياسية والاقتصادية المعاصرة فجهلتها أكثر فقراً ، الأمر الذى يتطلب من الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص سرعة وضع خطط وبرامج ومشروعات تنموية من شأنها التخفيف من حدة الفقر على هذه المجتمعات وتنمية الأفراد ومحاولة تحسين مستوى معيشتهم إلى الأحسن.

من خلال هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

1) أن محافظات الصعيد تنتشر فيها الجمعيات الأهلية ذات الصفة الخيرية والرعائية أكثر من الجمعيات التى تسهم فى التنمية وأن أفراد المجتمع المحلى وخاصة فى القرى والنجوع ترفض التعامل مع جمعيات التنمية إلا فى حدود ضيقة جداً وفى حالة العجز الكامل وعدم وجود عائل مصادر أخرى لتمويل مشروعاتهم الخاصة البسيطة التى تتمثل فى (مشروع بقالة وخياطة وبيع خضر أو فاكهة وكشك صغيرة بإمكانيات قليلة .. وغيرها).

2) أن جمعية رجال العمال بأسيوط وسوهاج والمنيا وقنا وغيرها من المحافظات لها تواجد قوى وفعلى ونشط من خلال مجموعة كبيرة ومتنوعة من المشروعات والأنشطة والخدمات والبرامج التى تجنى ثمارها بالفعل فى محافظات الصعيد.

والفقراء ، والتعاون مع الهيئات والجامعات الحكومية فى إثراء الناحية الطبية دعم العديد من الجهات الحكومية بالأدوية والمستلزمات الطبية.

- الأنشطة الرياضية والدينية : ساهمت الجمعية فى إقامة الندوات لتوعية المواطنين وكذلك لتدريب الدعاة والأئمة ، هذا إلى جانب إقامة المهرجانات الرياضية والمساهمة فى إقامتها والمساهمة فى إقامة المناسبات والحفلات.

- وهذا ما يدلل على أن هناك استفادة كبيرة للأفراد فى المجتمع المحلى فى محافظات سوهاج وأسيوط والمنيا.

- كما أكدت العينة على كفاءة الدور الإنمائى لجمعية رجال العمال فى المجتمع المحلى فى الصعيد مما يدل على مدى كفاءة هذه الجمعية هو استمرار مشروعات الجمعية لسنوات عديدة مما أدى إلى اتساع نطاق انتشارها وتعدد فروعها وزيادة ميزانية المشروعات والبرامج والأنشطة المقدمة لأفراد المجتمع وبالتالى زيادة أعداد المستفيدين وإقبالهم على المشروعات التنموية التى من شانها تنميتهم ورفع مستوى معيشتهم ونموها وتغيرها إلى الأحسن والأفضل.

- إن أهم معوقات الدور الإنمائى لجمعية رجال العمال فى محافظات الصعيد تمثلت فى طبيعة الظروف المحيطة بالمجتمع الصعيدى بما له من عادات وتقاليد خاصة له من جهل وفقر وأمية وتخلف المنافسة والمحاربة بين الجمعيات بعضها لبعض ن عدم وعى أفراد المجتمع الصعيدى بأهمية مؤسسات المجتمع المدنى فى الفترة الحالية ، هذا إلى جانب صعوبة وصول الجمعية على أكثر الفئات احتياجاً والتعامل معهم من هذا المنطلق بالإضافة إلى القوانين والتشريعات والسياسات التى من شانها الحد من أنشطة الجمعيات الأهلية فى المجتمع وفرض القيود عليها.

- أما من جانب المستفيدين فتمثلت الصعوبات التى تواجههم فى قلة قيمة القرض المقدم من قبل الجمعية كذلك ارتفاع قيمة الفوائد عليه وقصر فترة السداد وصعوبة التوصل إلى الرؤساء المسئولين فى حالة وجود مشكلات فى السداد مما يجعل الجمعية تلجأ على المحاكم أو تتعامل مع

6) من المعروف أننا فى عصر الخصخصة والعولمة وعصر التكتلات وزيادة هيمنة الشركات الكبرى على اقتصاديات العالم ن نوصى بضم كل تخصص من الأنشطة الأهلية التطوعية فى هيكل تنظيمى مؤسسى واحد فمن شأن ذلك زيادة الموارد المتاحة وتحقيق التكامل والتنسيق بين أنشطتها.

7) يوصى بتعاون الدولة مع مؤسسات المجتمع المدنى النشطة والفاعلة فى المجتمع والعمل على تـذليل ما يواجهها من معوقات وصعوبات حتى تستطيع القيام بدورها بالصورة المرجوة منها.

8) تفعيل دور الإعلام لخدمة المؤسسات غير الحكومية خلال تحسين صورتها من جمعيات رعاية خيرية وتعتمد على المحاسبية والواسطة فى الحصول على خدماتها وأنها عبارة عن جمعيات تخدم الأقـارب والأصدقاء والأهل فقط ، بل تعتمد على شرح دور الجمعيات الأهلية فى التنمية فى المستقبل ودورها فى مساعدة أفراد المجتمع فى تحسين مستواهم الاجتماعى والاقتصادى والتعليمى والصحى .. وغيره ، وذلك بهدف تشجيع هذه الجمعيات على الاستمرار والتقدم وتشجيعها على تقديم المزيد من الخدمات والأنشطة من أجل المساهمة فى التنمية.

11) أماني قنديل : المجتمع المدني في العالم العربي ودور المؤسسات غير الحكومية في التنمية ، القاهرة المكتبة القومية ، 1995م.

12) ــــــــــ: تطور المجتمع المدني في مصر ، عالم الفكر المجلى الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت المجلد السابع والعشرون ، العدد الثالث ، يناير 1999م.

13) ــــــــــ: تقييم الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية في إطار المجالس القومية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية مركز المعلومات وجمع اتخاذ القرار ، 2007م.

14) ــــــــــ: دراسة تطبيقية على 4 دول ، دور فاعل للجمعيات في مكافحة الفقر ، (لبنان – اليمن – مصر – المغرب) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، 2006م.

15) ــــــــــ: دراسة ميدانية لمشروعات تنمية من الجمعيات الأهلية في مصر واحتياجاتها بعد مؤتمر السكان والتنمية ، 1995 ، القاهرة.

16) ــــــــــ: دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية ، قياس فعالية المجتمع المدني ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، 2005م.

17) ــــــــــ: ملامح الجمعيات الأهلية في العالم العربي ، الجمعيات الأهلية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 1994م.

18) ــــــــــ: مواجهات وأساليب إجرائية لتفعيل دور الجمعيات غير الحكومية في تمكين الإناث من حقهن في التعليم ط2 ، مشروع الدعم المؤسسي للمنظمات الغير حكومية القاهرة.

19) ألأمم المتحدة : الأبعاد الاجتماعية لمشروعات تطوير المرأة الريفية بغداد ن اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، 2000م.

20) أمينة رشيد : أنطونيو جرامش والهيمنة بين الأيدلوجي والسياسي ، قضايا فكرية ، الكتاب التاسع والعاشر ، نوفمبر عام 1990م.

21) أنور عبد الملك : نهضة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ، 1983.

33) حيدر إبراهيم : العولمة السياسية وانعكاساتها ، وكيفية التعامل معها ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998م.

34) خالد عبد الفتاح عبد الله : قيم العمل الأهلى فى مصر دراسة ميدانية ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية لكلية الآداب جامعة القاهرة ، 2006م.

35) دراسات مركز الأرض : المجتمع المدنى فى ريف مصر " دراسة حالة لقريتين ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان مركز الأرض ، 2004م.

36) دراسة حول الأوضاع الراهنة للنساء المعيلات فى المناطق التى ينفذ فيها مشروع المرأة المعيلة ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، 2004.

37) درام البصام : العمل الأهلى العربى المشترك ، المؤتمر الثانى للمنظمات العربية ، القاهرة ، م.س.ذ.

38) دور المنظمات الأهلية العربية فى مكافحو الفقر ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، 2004م.

39) رشاد أحمد عبد اللطيف : طريقة تنظيم المجتمع فى إطار العولمة ، مكتبة حلوان ، القاهرة ، 1995م.

40) سارة بن نفيسة : المنظمات الأهلية العربية والحكومية ، قضايا وإشكاليات ، وحالات ، القاهرة ن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ن 2004م.

41) سامح فوزى : المنظمة غير الحكومية من الداخل ثقافة جديدة من أجل فاعلية القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007م.

42) سامية الساعاتى : ألأدوار الاجتماعية المفهومات والنظرية ، دن ، 1979.

43) سعاد إبراهيم وآخرون : المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى دراسة ميدانية على السودان ، مركز البحوث العربية ن القاهرة ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ، 2002.

56) عايد الجابرى : أى دور للمنظمات الأهلية فى زمن الخصخصة والعولمة؟ ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية ن القاهرة ، 1997م.

57) عبد الباسط حسن : أصول البحث الاجتماعى ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعة السابعة ، 1985م.

58) عبد الباسط عبد المعطى : المجتمع المدنى وأهداف التنمية فى المجتمع العربى ، المركز العلمى الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربى ، 1996م.

59) عبد الرحيم تمام أبو كريشة : دراسات فى علم اجتماع التنمية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2003.

60) عبد القادر الزغل : مفهوم المجتمع المدنى والتحول نحو التعددية الحزبية ، غرامش وقضايا المجتمع المدنى " ندوة القاهرة " 1990م.

61) عبد الله خليل : حق تكوين الجمعيات ، معوقات تنمية الموارد المالية والبشرية للمؤسسات غير الربحية فى المنطقة ، دليل قانونى ، د.ن ، 2004.

62) عبد الله ساعف : المجتمع المدنى فى الفكر الحقوقى العربى (المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية) ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992م.

63) عطية حسين أفندى : المنظمات غير الحكومية والتنمية إعادة التفكير من اجل دور أكثر فعالية مع إشارة خاصة للحالة المصرية ، د.ن ، 1998م.

64) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، العهد البرلمانى (1932م ، 1952م) ، مكتبة نهضة الشروق ، 1977م.

65) على عبد الرازق جلبى : تصميم البحث الاجتماعى الأسس والإستراتيجيات الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995م.

66) على عبد الصادق : مفهوم المجتمع المدنى ، قراءات أولية ن مركز المحروسة ن القاهرة ، 2004م.

67) على ليلة : دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر ، الشبكة العربية للمنظمات الدولية القاهرة ، 1995م.

80) محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ن دار المعرفة الجامعية ن الإسكندرية ، 1995م.

81) محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : الأسس النظرية لإدارة المؤسسات الاجتماعية نماذج تطبيقية ن الإسكندرية المكتب الجامعى الحديث ن 2004.

82) محمد محيى الدين : جمعيات تنمية المجتمع وعبء التنمية " دراسة تقويمية لخمس جمعيات فى أسوان ، ماذا جرى فى الريف المصرى ، 2001م دن.

83) محمد نبيل سعد ومحمد جاب الله : إدارة المؤسسات من الكتبات النظرية إلى الممارسة الميدانية ن دار الطباعة الحرة ، دمهنور ، 2005.

84) مصطفى كامل السيد : المجتمع المدنى فى الوطن العربى ، معالم التغيير منذ حرب الخليج الثانية والملاحظات حول أدوار متعددة القاهرة ، مكتبة الإسكندرية 2004م.

85) مفيد بشور : التنمية البشرية والقيم الاجتماعية والثقافية كرايات بحوث اقتصادية عربية 3 ن سلسلة التنمية البشرية أغسطس 1995م.

86) مقدمة فى مفهوم التنمية البشرية المستدامة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الأردن ، 2004م.

87) منير خورى : دراسات حالة لدور المنظمات الأهلية فى التنمية الريفية فى لبنان ، دار الثقافة ، القاهرة ، ط1 ، 2002.

88) مواطنون فى دعم المجتمع المدنى فى العالم ، منظمة سيفكس ن الطبعة العربية ، القاهرة ، 1995م.

89) ميشل مان : موسوعة العلوم الاجتماعية ، نقلها إلى العربية ، عادل الهوارى وسعد عبد العزيز مصلوح ، مكتبة الفلاح ن 1994.

90) نبيل عبد الفتاح : المجتمع المدنى المصرى فى عالم مضطرب ، القاهرة ن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2002م.

91) نجوى سمك والسيد الصديق ، دور المنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة ؟ المصرية واليابانية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2002م.

102) زينب صالح الأشوح : دور المنظمات الاجتماعية الأهلية فى مجالات التنمية البشرية فى مصر " دراسة تطبيقية على مؤسسة المدينة المنورة الخيرية للبر والخدمات الاجتماعية " ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ، جامعة الأزهر ، السنة الرابعة العدد الحادى عشر ، 2000م.

103) كريم أبو حلاوة : إعادة الاعتياد لمفهوم المجتمع المدنى ، عالم الفكر ، مجلد 27 ، العدد ، الكويت ، مارس 1999.

104) سعيد النجار : الجات النظام التجارى العالمى ، رسائل النداء الجديدة ، العدد 17 ، دن ، 1998م.

105) سمير أمين : حول إشكالية المجتمع المدنى ، نشرة البحوث العربية غير دورية ، العدد الخامس ، يناير ، 1993م.

106) شيماء حتمياتى : مؤشرات القدوة التنافسية الدولية لدول الشرق الوسط وشمال أفريقيا ، نظرة عامة ، القاهرة ، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية العدد الثانى ، يونيو ، 1996.

107) عبد الغفار شكر : المجتمع المدنى ، نشرة البحوث العربية ، غير دورية ، العدد السابع ، 1994.

108) عزت حجازى : المجتمع المدنى ، تجربة مصر المجلة الاجتماعية القومية ن المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، 1995م.

109) دراسات مستقبلية : العولمة والمجتمع المدنى المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1993م.

110) محمد محيى الدين ومصطفى كامل السيد : ماذا جرى فى الريف المصرى ، مقالات منشورة بعنوان جمعيات تنمية المجتمع وعبء التنمية د ن ، 2001.

111) هوايدا عدلى : المجتمع المدنى فى مصر قراءة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، المجلة العدد الثالث ، سبتمبر 2001 ، يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة.

112) إبراهيم السورى : ورقة مقدمة إلى حلقة الحوار حول قضايا بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية ، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأم المتحدة غرب آسيا ، القاهرة 12/19 سبتمبر 2000م.

رابعاً : الندوات والمؤتمرات :

120) أماني قنديل: رؤية نقدية لمفهوم بناء القدرات ، بحث مقدم إلى ندوة منظمة care القاهرة ، 1998م.

121) سعد الدين إبراهيم : حول انتعاش المجتمع المدنى وتنشيط العمل الأهلى التنموى فى مصر ، ندوة التقييم الاقتصادى والاجتماعى للجمعيات الخيرية الأهلية فى جمهورية مصر العربية ، 29-30 أكتوبر 1997 ، 1 القاهرة.

122) سعد الدين إبراهيم ك دور المؤسسات المهنية والأندية الفكرية فى دعم ثقافة المجتمع المدنى ، حلقات نقاشية ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ن القاهرة 1998م.

123) سعاد عبد الرحيم ك الدور الاجتماعى لرجال العمال فى المجتمع المصرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الأول ن ابريل 2003 ، المؤتمر السنوى الخامس ، القاهرة ، 2003.

124) محمد السيد سعيد : مكافحة فقر الصعيد الأهرام ، 2006/5/30م ، ورشة عمل حول مكافحة الفقر فى الصعيد ، هيئة كير للتنمية 2006.

125) محمد محمود سرحان ورضا سلامة هليل : المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمدينة المنصورة ، المؤتمر العلمى التاسع عشر ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 2006م.

126) محمود عبد الفضيل : الخصخصة ومتطلبات التنمية والتوزيع والعدالة الاجتماعية فى الوطن العربى ، المؤتمر السنوى الرابع للمركز العربى للدراسات الإستراتيجية دمشق ن 200م.

127) ورشة عمل التحليل وفقاً للنوع الاجتماعى فى التنمية وإعماله فى المنظمات غير الحكومية ن مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية ، آكت 2002.

128) هوايدا عدلى : المجتمع المدنى ودوره فى التحول الديمقراطى فى الوطن العربى ، ورقة مقدمة إلى ندوة الثقافة فى الوطن العربى ، تحديات الألفية الجديدة وآفاق التنمية الثقافية ، عمان 19-21 يناير 2001م.

144) انظر مقالات عن الجمعيات الأهلية فى تمكين المرأة اقتصادياً ، مركز الدراسات ، أمـــان ، القـــاهرة ، 2007م.

145) أنفير بور بكر : تأثير المنظمات غير الحكومية على تنمية العالم القروى ، الحـــوار الممتـــد ، العـــدد 1461 ، 2006/2/14م.

146) دراسة بعنوان الدور التنموى لجمعيات التنمية ، دراسة من مصر ، ملتقى التطوع العربى ، 2008م.

147) سادة جيست ونادر سعيد:التنظيمات المجتمعية فى الضفة الغربية ، الفرص والمعيقات للمجتمع المدنى دراسة حالات (عودنا المزرعة الشرقية والبرج)، رام الله جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنميـــة ، http://www.paledtineimfo./arabic/landhistorylgeo/nablus-htm.1 ، 2003م.

148) العطاء من أجل التنمية 2006م ، مركز أمان للدراسات.

149) قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقـــم 178 بتـــاريخ 2002/10/23م.

150) مداخل الدور التنموى للمنظمات غير الحكومية 2003، www.ngoce.org.

151) مداخل الدور التنموى للمنظمات غير الحكومية ، مركز التميز للمنظمات غير الحكوميـــة ، مهـــارات تدريبية (عدد4) ، 24 فبراير 2003 ، www.ngoce.org.

152) نضال درويش : المنظمات الأهلية والتمويل ، إسلام أون لاين 2006.

153) عبد الغفار شكر : نشأة وتطور المجتمع المدنى ومكوناته وإطاره التنظيمى ، مركز الدراسات أمـــان ، المركز العربى للمصادر والمعلومات ، القاهرة ، 2004م.

154) كريم أبو حلاوة : أهمية المنظمات الأهلية العربية فى التنمية إسلام أون لاين نت ، 2004.

155) عبد الغفار شكر : نشأة وتطور المجتمع المدنى " مكوناته وإطاره التنظيمى ، مركز الدراسات أمـــان المركز العربى للمصادر والمعلومات 2004.

156) Arab vilunteering workd , www.arabvol.org.

المراجع الأجنبية :

157) Adam Seldg Man: the Idea of Civil Society, Press, New York, 1992..

173) Lester M Salmon & Helmutk. Anheire, social origins soceity, Explaining the Non profit sector cross national in Volunt as V.9 N3 Scp 1998.

174) M. Shafik, "Social Development " (Deffinition, Obstacles and Componets), Manchester, University of Manchester, 1991.

175) Maha Abdel Rahman, The Politics of Un-Civil Society In Egypt Review of African Politics Economy, Vol-29, Vol91, 2002.

176) Moriss, Robert, Government and Voluntary Agency Relationships, Social Service Review, Vol56, No.3, 1985.

177) Muhovich, Nan Jarvis : " International Development Innovations : Process and Product Community Development, Nongovernmental Organizations, Uganda " University of Minnesota , 1999.

178) Muyaba, Austin E., " Partnership Between Governmental and Nongovernmental Organization in Human Settlements Development through Training the Zambian Case ", 2000.

179) Saad Eddin Ibrahim- Amani Kandil, Moheb Zaki. An Assessment of Grass Roots, 30 Participation in Egypt Development, Cairo, Ibn Khaldoun Center, 1993.

180) Szyman Chodac : Societal Development, Oxford University, Press, Inc (N.Y.) 1989.

181) Woller, Gary and Rarsons, " assessing the Community Economic Impact of Nongovernmental Development Organizations", 2002.

182) Xu, Qingwen, " Grassroots Organization and Community Development Reform Opchinese Laws ", International Social Association, Bris Gane, Australia, 2002.

3) Aito George " Methodology and Meaning ", New Uourk Hott, pi ne heart and uinston, 1985.